

**مصطلح الحافظ ابن حجر
في مراتب الجرح والتعديل في تقريب التهذيب**

عبدالله بن محمد آل الشيخ

جامعة بيشة

مصطلح الحافظ ابن حجر في مراتب الجرح والتعديل في تقريب التهذيب عبدالله بن محمد آل الشيخ

موضوع البحث:

دراسة مصطلح الحافظ ابن حجر في مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها في كتابه تقريب التهذيب، وأحكامه على رجال الحديث، ويهدف إلى: معرفة مصطلحه وما أصدره من أحكام في الرجال، هل هو خاص بالتقريب أم عام يتفق مع بقية أحكامه في كتبه التي ألفها في الرجال، ويتفق مع بقية النقاد، ويتفرع عن هذا الحكم تطبيقات خطيرة في الحكم على أسانيد ال أحاديث، لذا كان من اللازم تسليط الضوء على هذه الجزئية الدقيقة، وإحاطتها بالتطبيقات العملية لاستطلاع الحقيقة، وقد ذكرت الأدلة النظرية التي ظهرت لي مقارنة بين مراتب ابن حجر في التقريب، وبين كلامه على المراتب في نزهة النظر بحكم أنها عامة تحكي مصطلح أهل الأثر، ومن منهجي في هذا البحث: قيامي بدراسة تطبيقية تحليلية لمجموعة من رجال التقريب ووازنت بين كلام الحافظ عليهم خارج التقريب، ولحكمه على أحاديثهم، وكذا حكم غيره عليهم وعلى أحاديثهم، وعملت على اختيار نماذج من الرواة من كتاب التقريب، ونظرت في حكم الحافظ عليهم، ثم رجعت لتهذيب الكمال وحاشيته ولتهذيب التهذيب، ونظرت في كلام النقاد عليهم، مما يساعد على التعرف على منهج الحافظ.

أهم نتائج البحث:

أثبت بالأدلة النظرية والتطبيقية صحة اختصاص هذه المراتب بكتاب التقريب، ولا دليل لمن نفى ذلك، ظهر لي دقة ابن حجر في التزامه بمنهجه في الأحكام، وخروجه عن هذا المنهج في النادر، ومن أهم توصيات البحث: مزيد العناية بخدمة كتاب التقريب بالدراسات وإضافة الفوائد له، زيادة العناية بدراسة مناهج ومصطلحات علماء الجرح والتعديل في كتبهم.

الكلمات المفتاحية: مصطلح، ابن حجر، مراتب، التقريب

The term of Al-Hafez bin Hajar in the Hierarchy of Doubt and Amendment in his Book Al-Taqreeb

Abdullah Mohammed Al A'l-Sheikh

Research Topic: A Study of the Term of Al-Hafez bin Hajar in the Hierarchy of the Doubt and Amendment mentioned in his book Taqreeb Al-Tahdheeb, and his judgments on Hadith's people.

The research aims at recognizing the term and the judgments on Hadith's people (narrators) , at investigating whether it is a term used for approximation or it is generalized about all his judgments in his books about Hadith's people. He agrees with other critics. From this judgment, many serious applications in judging on Hadiths fulfillments. Therefore, it was necessary to shed light on this particular issue and investigate the truth with giving some proofs. The researcher mentioned some proofs that have been clear to him comparing the hierarchy of ibn Hajar in approximation and the ranks in Nozhatunnazar. In this research, the researcher conducted an applied analytical study on a group of Hadith's people balancing Al-Hafez's words about them and his judgments on their Hadiths and words of critics about them in order to identify Al-Hafez's approach. One of the most important results of this study is that the researcher, based on applied and theoretical proofs, found out that the ranks and hierarchy mentioned in Al-Hafez's book are true and those who said that they are not true have no proofs. In this study, the researcher provides some recommendations such as; conducting more studies on Al-Hafez's book Al-Taqreeb and conducting more studies on the scholars' approaches and terms related to this area.

Keywords: Term, ibn Hajar, Ranks, Approximation.

المقدمة:

الحمد لله الأحد الصمد، أحمده حمد من أقر بربوبيته، وأذعن لعظمته، أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، خالق الخلق ومدبر الأمر، أشهد أن لا إله إلا هو، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الرحمة المهداة والنعمة المسداة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، أما بعد:

إن البحث في علوم الحديث من أشرف ما يكون؛ لما فيه من خدمة لسنة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم والذب عنها، ومن أجل علوم الحديث البحث في علم الجرح والتعديل وعلم الرجال، والذي به يتمكن طالب العلم من الحكم على أسانيد الأحاديث وتمييز الصحيح من الضعيف، وقد رأيت من الأهمية بمكان العناية بأحد أهم كتب الحكم على الرجال، ألا وهو كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر خاتمة المحققين في هذا العلم، وكتابه هذا أصبح عمدة للمتأخرين، وفيه تقريب مسدد لحال كل رجل، إلا أن الناس قد اختلفوا في مصطلحه وهل هو خاص أم عام في أحكامه في التقريب؟ ويتفرع عن هذا الحكم تطبيقات خطيرة في الحكم على أسانيد الأحاديث، لذا كان من اللازم تسليط الضوء على هذه الجزئية الدقيقة، وإحاطتها بالتطبيقات العملية لاستطلاع الحقيقة، وقد اخترت لهذه الدراسة بحثاً بعنوان:

"مصطلح الحافظ ابن حجر في مراتب الجرح والتعديل في كتابه التقريب"

موضوع البحث:

دراسة مصطلح ابن حجر الذي سار عليه في مراتب الجرح والتعديل والألفاظ التي حكم بها على رجال كتابه التقريب.

مشكلة البحث:

هناك تصور دارج لدى معظم الباحثين في دراسة الرجال، أن أحكام الحافظ ابن حجر في التقريب هي أحكام عامة توافق أحكامه في بقية كتبه، وتتفق مع أحكام وألفاظ سائر النقاد، سيراً على الجادة، ولصحة ذلك من عدمه أثر على الحكم النهائي على الحديث، ولأن إثبات أحد الاحتمالين يتفرع عنه قضايا متعددة مهمة، ويزداد الأمر أهمية أنني اطلعت على عشرات الرسائل العلمية في الماجستير والدكتوراة في عدة جامعات، فألفت معظم الطلبة ماضين في اعتماد حكم الحافظ في التقريب، لاسيما إذا اطلق التوثيق أو التضعيف على الراوي، دون التنبيه لمصطلح الحافظ في مراده بالمراتب، ودون الرجوع لكتابه التهذيب وغيره من كتب الرجال، وهذا من الخطورة بمكان في النتيجة النهائية على الحديث، لاسيما في بعض الرجال الذين في حالهم تفصيل، وكذا في الأحاديث المعلولة لبعض الثقات، كما أنه يُضعف الملكة لدى الباحث المتدرب في معرفته بعلم الرجال وفي حكمه على الأسانيد.

حدود البحث:

تدور حول المصطلح في سائر أحكامه وألفاظه في المراتب هل هي خاصة أم عامة، دون الخوض في تفاصيل ودراسة كل مرتبة على حده، باستثناء التعرض لبعض المراتب أو الألفاظ فيما يخدم المقصد الأسمى من البحث.

أهداف البحث:

التوصل إلى الصواب في التعرف على حقيقة مصطلح الحافظ في مراتبه وألفاظه للجرح والتعديل من خلال الدراسة التتبعية والتحليلية التطبيقية.

أهمية الموضوع:

١- أهمية كتاب تقريب التهذيب لجميع طلاب الحديث الدارسين لعلم الرجال، لا سيما وأنه يتناول رجال الكتب الستة، ويحكم عليهم بأقرب ما يمكن لحالهم بحسب اجتهاده.

٢- ضرورة فهم منهج ومصطلح الحافظ ابن حجر في مراتبه التي سار عليها أول الكتاب، إذ أن تطبيق شرط ومصطلح صاحب الكتاب من أهم المهمات.

٣- الخطأ في فهم منهج الحافظ في كتابه، يترتب عليه الخطأ في فهم نتيجة الحكم الذي أصدره، ومن ثم الخطأ في إصدار الحكم على الحديث من قبل الباحثين! ويترتب عليه أيضاً تخطئة المصنف في بعض الأحكام التي أصدرها!! وإساءة الفهم لمراده، وتحميله ما لا يحتمله!.

٤- غياب مصطلح الحافظ في التقريب على العديد من طلبة العلم، ويظهر ذلك من خلال بعض الرسائل الجامعية، وغيرها من البحوث التي يظهر خطأ أصحابها في الحكم على الأحاديث، أو تخطئة الحافظ في بعض أحكامه بحجة مخالفته لما يذهب له نقاد الحديث المشهورين.

الدراسات السابقة للموضوع:

هناك دراسات متنوعة حول منهج الحافظ ابن حجر في التقريب بشكل عام، بعضها تناول مسألة الخصوصية عرضاً، وبعضها لم يتعرض لذلك، ومن أشهر هذه الأبحاث دراسة الأستاذ محمد عوامة التي قدم بها كتاب تقريب التهذيب الذي عمل على تحقيقه، وهذه الدراسة تناولت جوانب شتى للكتاب من ضمنها الإشارة لخصوصية المراتب بكتاب التهذيب، ولم تتعرض الدراسة لمراد الحافظ من بعض المراتب، وكذا دراسة طيبة في جملتها للدكتور وليد العاني رحمه الله لهذه المراتب، لكنها ملحقة بكتاب منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، كما أنه كُتب مؤخراً رسائل علمية تطبيقية حول كل مرتبة من مراتب الجرح والتعديل، في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، وكذا في جامعة أم القرى بمكة، كما سيأتي، والتنوع في الطرح لهذا الدراسات مهم، لكن ليس هناك دراسة مفردة تتعلق بمدى خصوصية أحكام الحافظ في التقريب بالكتاب، بحيث تثير انتباه طلبة العلم لهذه المسألة المهمة، لذا حاولت في هذا البحث أفراد ما يتعلق بهذه المسألة الحساسة المهمة وتسليط الضوء عليها بخصوصها، وإشباعها بحثاً من خلال التطبيقات، واستقراء جملة من التراجم وتحليلها وعقد المقارنات، ومن خلال ما ظهر لي من أدلة صريحة مضافة لما قد كتب.

منهج البحث:

١- اطلعت على مجوثر من سبقتي في هذا الموضوع، وأفدت منها في جمع الأدلة، وأشرت في العزو لهذه المصادر، وإن كان لدي تعديل أو تحرير لبعض الأدلة، أو استقلال في استنباط الدليل فإن ذلك يتضح بعدم عزوه لأحد.

- ٢- أوردت أقوال من فهم أن المراتب عامة، ودلت على صحة نسبة ذلك الفهم لهم، وإلى من ذهب إلى اختصاصها بالتقريب، ونهت على بعض أدلتهم.
- ٣- ذكرت الأدلة النظرية التي ظهرت لي مقارنة بين مراتب ابن حجر في التقريب، وبين كلامه على المراتب في نزهة النظر بحكم أنها عامة تحكي مصطلح أهل الأثر.
- ٤- ذكرت الأدلة التطبيقية، حيث قمت بدراسات تطبيقية لمجموعة من رجال التقريب ووازنت بين كلام الحافظ عليهم خارج التقريب، ولحكمه على أحاديثهم، وكذا حكم غيره عليهم وعلى أحاديثهم.
- ٥- عملت على اختيار نماذج من الرواة من كتاب التقريب، ونظرت في حكم الحافظ عليهم، ثم رجعت لتهديب الكمال وحاشيته ولتهديب التهذيب، ونظرت في كلام النقاد عليهم، مما يساعد على التعرف على منهج الحافظ.
- ٦- تتبعت أحاديث بعض المقبولين للتأكد من صحة وجود المتابعة في الكتب الستة.
- ٧- كما عملت موازنة بين أحكام ابن حجر وأحكام الذهبي تزيد وضوحاً لمصطلح الحافظ في المراتب.
- ٨- استفدت من بعض الرسائل العملية التي تحتوي على إحصاء ودراسة لرجال التقريب في بعض الجوانب.
- ٩- أثبت بالأدلة خطأ الذين نسبوا الخطأ لابن حجر في التقريب ودلت على عدم فهمهم لمصطلحه، وذلك بأخذ نماذج من أحكامهم على الرجال ومناقشتها ودراستها، ثم عرضها على مصطلح الحافظ في التقريب وتطبيق مدى صحتها.

خطة البحث:

وهي مكونة من مقدمة وستة مباحث وخاتمة وفهارس:

المبحث الأول: أهمية كتاب التقريب للدارس لعلم الرجال.

المبحث الثاني: أهمية معرفة مصطلح مراتب الجرح والتعديل لدى الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب.

المبحث الثالث: آراء العلماء والباحثين في مراتب الحافظ في التقريب.

المبحث الرابع: الأدلة على أن مراتب الجرح والتعديل في التقريب خاصة به.

المبحث الخامس: الجواب على خطأ من انتقد الحافظ ابن حجر لعدم فهمه لمصطلحه في التقريب.

الخاتمة: وفيها ذكر أهم نتائج البحث، وأهم التوصيات.

ثم فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وفي الختام أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن ينفعني وإخواني بهذه الكتابة، وأن يسخرنا لخدمة كتابه وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يجعلنا هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين، وأن يسددنا للصواب، وأن يغفر لنا ولمشايخنا ولمن له حق علينا وبالله التوفيق.

المبحث الأول: أهمية كتاب التقريب للدارس لعلم الرجال.

لا شك أن علم الرجال من العلوم الجليلة؛ لأنه يتعلق بالإسناد، والإسناد: "هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن"^(١)، ولا يمكن التعرف على صحة المتن من ضعفه إلا عن طريق الإسناد، ومعرفة حال رجاله من حيث الثقة والضعف، ومعرفة مدى ضبطهم للحديث الذي رووه، لذا كان من الأهمية بمكان أن يكون طالب الحديث على اتصال بكتب الرجال، والتعرف على طرق الاستفادة منها.

ومن الصعوبات التي تواجه طالب العلم عند رغبته في الاستفادة من كتب الرجال، لا سيما الكتب التي جمعت معظم ما قيل في رجال الكتب المشهورة، كالكتب الستة ومسند أحمد، أنه عند النظر في كلام النقاد على أحد الرواة يجد نفسه أمام أقوال متعددة لجهاذة النقد كالإمام يحيى القطان وأحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبي حاتم وغيرهم، ولكل واحد من هؤلاء أسلوبه الخاص في النقد أحياناً، واستعمالاته المتغايرة نوعاً ما عن غيره في كلامه على الرجال^(٢)، وأحياناً تتعدد عبارات الناقد الواحد في حكمه على راوٍ معين، مما يخلق نوعاً من الالتباس على الطالب المبتدئ، وهو بحاجة لمعرفة فقه ودقائق هذا الفن، وكل ذلك يحتاج لشيء من الوقت، ومن هنا تأتي أهمية أن يجد الطالب المبتدئ من يقرب له هذه المرحلة، بحيث يقف على أحكام ملخصة، تجمع خلاصة ما ذهب له النقاد في حال شخص بعينه، وتراعي القواعد والدقائق في علم الرجال، ومراتب النقاد، من حيث المعرفة والحفظ والفهم في الحديث، وفي الرجال والعلل، ومن حيث التشدد في العبارات أو التساهل، ومن حيث المصطلحات الخاصة أحياناً التي يطلقها بعضهم^(٣)، وكذا معرفة من يقبل نقده ومن يرد، وغير ذلك من تفاصيل.

والحافظ ابن حجر هو ممن آتاهم الله هذه الملكة، وهو من الأئمة الذين لهم باع كبير في هذا العلم، وله فوائد منثورة في هذا العلم في العديد من كتبه^(٤).

بل إن كتابه التقريب يعد ميزاناً للمتدرب، يساعد الطالب على التمرس في معرفة الخلاصة من كلام النقاد في حكمهم على الراوي، لا سيما إن جمع الطالب بينه وبين تهذيب التهذيب، فيقوم الطالب المبتدئ بالنظر في كلام النقاد في الرجل في كتاب التهذيب وغيره، ويكتب النتيجة التي توصل لها من حال الراوي، ثم يعرض ذلك على حكم الحافظ ابن حجر في التقريب، مراعيًا منهجه في مراتب الجرح والتعديل التي وضعها أول الكتاب، والتي ستكون موضوع بحثنا إن شاء الله.

وتزيد أهمية التقريب إذا عرفنا قيمة الكتاب الأصل الذي انتزعت منه الأحكام، وهو كتاب تهذيب التهذيب، الذي هو من آخر وأجمع الكتب التي جمعت رجال الكتب الستة، وما قيل فيهم من جرح وتعديل، وقد سبقه مصنفات تزيد على ثلاثين كتاباً لرجال الكتب الستة^(٥)، والذي قال عنه مصنفه بعد أن ذكر أنه انتفع بزيادات مُغلطاي على تهذيب الكمال: ((فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف لكان معنى مقصوداً، هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما، والعلم مواهب، والله الموفق))^(٦).

وقال في مقدمة التقريب: ((فإنني لما فرغت من تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الذي جمعت فيه مقصود التهذيب لحافظ عصره أبي الحجاج المزني، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود إكماله للعلامة علاء الدين مُغلطاي، مقتصراً منه على ما اعتبرته عليه، وصححته من مظانه، من بيان أحوالهم أيضاً، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يُتَعَجَّب من كثرته لديهما، ويُستغرب خفاؤه عليهما، وقع المذكور من طلبه الفن موقِعاً حسناً عند المميز البصير،

إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، والثلث كثير، فالتمس مني بعض الإخوان أن أُجَرِّد له الأسماء خاصة، فلم أؤثر ذلك لقلّة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته، على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي: أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، وبأخص عبارة وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبه ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه^(٧).

(وهكذا نرى أن التقريب هو خلاصة ما توصل إليه ابن حجر من أحكام على رواة الكتب الستة وما ألحق به، وعصارة فكر متواصل بالبحث والدراسة والتحقيق والتحرير مدة زادت على الستين عاماً من حياة عالم موسعي، ويقظ ذكي)^(٨).

وتزيد أهمية أحكام التقريب، إذا علمنا أنه استمر في الاتصال بهذا الكتاب وإضافة الإلحاقات من حين إلى آخر، قال الأستاذ محمد عوامة: ((وأحدث الإلحاقات تاريخاً سنة (٨٣٢) ثمان مائة واثنين وثلاثين" وآخرها سنة (٨٥٠) ثمان مائة وخمسين" أي بعد فراغه من تأليف الكتاب بثلاث وعشرين عاماً!... وهذا مفيد في ترسيخ فكرة أن المصنف ثابت على ما كتبه في هذا الكتاب من جرح وتعديل لم يتغير ولم يتبدل رأيه فيه... ومن الجدير بالتنبيه إليه أنه لا يوجد إضافة جديدة فيها شيء جديد أو تغيير في الحكم على الرجل من حيث الجرح والتعديل))^(٩).

ومن فوائده التي ذكرها الأستاذ محمد عوامة في الدراسة على مقدمة التقريب:

١ - ابتكاره للطبقات التي أغنت من حيث الجملة عن ذكر شيوخ المترجم والراوين عنه.

٢- تغلبه إجمالاً على الاختلافات الكثيرة في الرجل جرحاً وتعديلاً، فيسر على غير المتمكن الوصول إلى نتيجة فيه.

٣- وقدم لطلاب هذا الفن كتاباً في مجلد لطيف يشتمل على تراجم لنحو تسعة آلاف رجل، هم غالبية رجال الرواية في القرون الثلاثة الأولى.

٤- أفرد فصلاً في آخره عنوانه: (فصل في بيان المبهمات من النسوة، على ترتيب من روى عنهن رجالاً ثم نساء)، قال: (ولم يُفرد المزي هذا الفصل في أصل التهذيب فتبعته في (تهذيب التهذيب) ثم أفردته هنا لتمام الفائدة).

٥- وفيه من الفوائد ما لا يوجد في أصله: (تهذيب التهذيب) و (تهذيب الكمال)... [من ذلك أنه] تكلم على كثيرين جرحاً وتعديلاً، سكت عنهم في التهذيب لا سيما في قسم الآباء والأبناء.

٦- وتحقيقه في كثير من رموز المترجمين، بعد أن تابع المزي عليها في التهذيب، وأمثلة ذلك تأتي في الحديث عن الجانب الخامس، إن شاء الله.

وهكذا نجد عمل الحافظ في هذا الكتاب لا يخلو عن إبداع وإجادة، وتيسير للإفادة رحمه الله، وقد عن عبر عن هذه المزايا بإيجاز واختصار الحافظ السخاوي رحمه الله في الجواهر والدرر، فقال بعد أن تحدث عن التهذيب: (ومختصره التقريب، وهو عجيب الوضع)^(١٠).

أقول ومع كل هذه الفوائد فإن الكتاب على اسمه فهو تقريب لكتاب التهذيب! وهذا التقريب - يشمل بحسب اجتهاد الحافظ، وبحسب ما وقف عليه في التهذيب من أحكام النقاد- تحديد المرتبة المناسبة للراوي، ولا يلزم من ذلك أن يكون حكم الحافظ قطعياً لا يداخله الخطأ! بل قد أخذ عليه غير واحد من الباحثين ملاحظات في جملة من أحكامه في التقريب، كان لبعضها وجه^(١١).

ومن هنا نعلم خطأ من قال من الباحثين عن كتاب التقريب: ((إني أرى أن من تضييع الوقت وتحصيل الحاصل أن نتجاوز هذا العمل إلى غيره، ونتخطى عمل ابن حجر، لنرجع إلى الورا لنبحث من جديد عن أحوال رواة أشبعوا كلاماً وتحريراً))^(١٢).

فكما أنه لا غنى للطالب المبتدئ عن التقريب، فإنه أيضاً لا غنى له عن النظر في كلام النقاد وممارسته على الدوام.

والذي ينبغي هو أن يكون الطالب على صلة بكتاب التهذيب، فيطلع على كلام النقاد في التهذيب، ثم ينظر في خلاصة ما قاله الحافظ في التقريب، والسبب في أنه لا يسلم الاعتماد على أحكام الحافظ في التقريب بشكل مطلق ما يلي:

١- الحافظ ابن حجر أحياناً قد يذهل وهو بشر! فيحكم على رجل بحكم قد يخالف المنهج الذي رسمه، أو يرفعه فوق مرتبته أو يحطه عنها، ولا يتضح ذلك إلا بالرجوع للتهذيب^(١٣).

٢- وهو أمر مهم يغفل عنه من يرون الاكتفاء بالتقريب فحسب، وهو أن أحكام ابن حجر أحكام عامة على الرجل، لا في كل شيوخه، فأحياناً يكون الراوي ثقة في العموم ضعيفاً في بعض الشيوخ، أو خفيف الضبط، لكنه ثقة في بعض الشيوخ، والحافظ لا يستطيع أن يورد هذه التفاصيل في التقريب، وهو كتاب أراد به الاختصار - وإن كان قد يورد بعضها أحياناً - وعليه فلا بد من مراجعة التهذيب^(١٤).

٣- أن هناك زيادات عديدة في الجرح والتعديل لها أثر في معرفة مرتبة الراوي، وابن حجر يحكم بحسب ما اجتمع له في التهذيب، بينما يقف الباحث أحياناً على زيادات مهمة لنقادٍ معتبرين في حال راوٍ ما على ما ذكره الحافظ في التقريب، وهذا يؤثر في الحكم، وقد وقع لي أمثلة عديدة في ذلك^(١٥)، والحافظ نفسه عندما

ذكر الزيادات التي ألحقها على التهذيب قال: ((ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته!! وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل تظهر عند المعارضة))^(١٦).

٤- هناك ألفاظ يطلقها الحافظ على بعض الرجال ليست مستعملة لدى بقية النقاد مثل "المقبول"، أو يريد بها قيلاً معيناً مثل "اللين"، وقد تختص برجال الكتب الستة، ومثل هذه الألفاظ قد نستفيد منها في حديث رجال الكتب الستة، وإذا كان حديث الرجل خارجاً فالحاجة ماسة لمراجعة التهذيب وغيره! أيضاً لا بد للتعرف على ما قيل في الرجل بشكل أوضح وذلك بمراجعة التهذيب، فمثلاً "المقبول" وضع له الحافظ ثلاثة شروط، تحتمل أصنافاً من الرواة، فأحياناً نرجع للراوي في التهذيب، فنجدهم ينصون على أنه مجهول، أو يسكتون عنه، وأحياناً يكون فيه عبارة واحدة من عبارات التوثيق، أو نحو ذلك، فالحافظ يحكم على أنه مقبول إذا قلّ حديثه ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وتوبع، وهذه المتابعة قد توجد في فيما رواه في الكتب الستة، لكن الحافظ ابن حجر لم يلتزم تتبع ما توبع عليه خارجاً فهذا لا يلزمه، ولذا يحكم الحافظ نفسه على بعض المقبولين خارج التقريب بأنه "مجهول"، وأحياناً "ثقة" بحسب حديثه، وكذا اللين، وإذا رجعنا للتهذيب نجد فيه كلاماً طويلاً بين موثق ومليّن، وكثيراً ما ينصون على أنه لا يتابع على حديثه، فالحافظ اشترط أنه لا يتابع، وهذا قد ينطبق كثيراً على أحاديثه في الكتب الستة، لأنه تبين للحافظ قلتها واستطاع تتبعها، بينما نجد روايات خارج الكتب الستة يكون قد توبع عليها فلا ينطبق عليه شرط الحافظ، فليتبّه!^(١٧) وعلى كل الأحوال لا يكفي الاعتماد على التقريب وحده في كل الحالات، وأنت كما رأيته لم يسمه الحافظ ابن حجر المعتمد ولا القول الفصل ولا الفاصل، بل سماه التقريب، فهو على اسمه يقرب للطالب والباحث حكماً عاماً على الراوي.

المبحث الثاني: أهمية معرفة مصطلح مراتب الجرح والتعديل لدى الحافظ في التقريب:

مراتب الجرح والتعديل لدى الحافظ ابن حجر التي أوردها في مقدمة كتابه التقريب كانت مثار جدل لدى بعض العلماء والباحثين، فالبعض عدّها من المراتب العامة التي لا تختص بكتابه التقريب، بل تستوي هي وغيرها من المراتب التي ذكرها ابن حجر نفسه في النخبة وشرحها، وما ذكره أبو حاتم والذهبي والسخاوي وغيرهم من مراتب الجرح والتعديل العامة المتفق على مضمونها عند أغلب نقاد الحديث.

وبعضهم عدّها على هذا الترتيب، خاصةً بكتاب التقريب، وسيأتي دراسة ذلك والنظر في نتيجة الدراسة، لكن الذي يهمننا هنا أنه ينبغي أن نخرج بنتيجة تقضي بإثبات أحد الرأيين بالحجة الصحيحة؛ لأن لذلك خطراً كبيراً على صحة التعامل مع هذه الأحكام التي أطلقها الحافظ ابن حجر على رجال الكتب الستة! ومن ثم صحة الحكم على رجال إسناد كل حديث بدقة، وفق المنهج والمراد الذي رسمه الحافظ في التقريب! وأيضاً حتى لا يحمّل الحافظ ما لا يحتمله من نسبة الخطأ له في العديد من أحكامه، بناء على الفهم الخاطئ لمنهجه، وأقول بصراحة إن هناك العديد من الباحثين الذين نسبوا الخطأ للحافظ في بعض أحكامه وهم مخطئون فيما ذهبوا له، بل يقول أحد الباحثين: ((إن كثيراً ممن تجاوز التقريب وجعله خلف ظهره، وهو أشد ما يكون حاجة إليه، هو بسبب عدم هضمه لأحكام ابن حجر في هذا الكتاب على الرواة، فابن حجر لم يبين مراده بهذه المراتب، وما حكم كل مرتبة، وذلك في نظري لأن من صنّف لهم كانوا يفهمون مراده من هذه الأحكام، ولذلك لم يتعرض السخاوي ولا السيوطي ولا غيرهما ممن صنّف في أصول الحديث لتوضيح المراد بهذه الأحكام، وما ذلك إلا لوضوحها عندهم))^(١٨).

ومع تسليمي لعدم تنبه العديد لمصطلحه في مراتبه في التقريب، إلا إنني لا أسلم بأنه لم يبين مراده من مراتبه بالكلية، بل قد أشار وبين شيئاً من ذلك، لكنه لم يعرض ذلك بشيء من التفصيل، بل يحتاج الباحث للتعرف على تفاصيل منهجه بالتطبيق العملي، والممارسة.

وأعود لأمثل على ما يترتب من عدم فهم مصطلحه، فمثلاً عندما يفهم من يقول بأن أحكام الحافظ ابن حجر عامة ليست خاصة بالتقريب ثم يُروى حديثٌ في إسناده رجل قال عنه الحافظ في التقريب: (لين) مثلاً، ثم يأت هذا الشخص فيقول عن هذا الإسناد: (إنه ضعيف) بناء على أن (اللين) في الاصطلاح العام المشهور عند أهل المصطلح يراد به الضعف اليسير، بينما يقول بعض من يرى أن هذا مصطلح خاص بهذا الكتاب ولم يُرد به الحافظ في هذا الموضوع (اللين) المعروف، إنما أراد به هنا مرتبة من أدنى مراتب التعديل، وهي من مراتب الحسن الذاتي، بدليل أن البخاري قد حسن حديث بعض هؤلاء فيما تفردوا به كتحصين البخاري لحديث عامر ابن شقيق في تحليل اللحية^(١٩)، بل الحافظ نفسه قد وصف بعض الرواة باللين في "التقريب" ثم حسن حديثهم لذاته في كتبه الأخرى فمثلاً "الوليد بن زروان" قال عنه في التقريب: (لين الحديث)^(٢٠)، وقال عنه في النكت على ابن الصلاح بعد ذكره لحديث رواه: ((أخرجه أبو داود وإسناده حسن، لأن الوليد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحد))^(٢١).

وهناك أمثلة عديدة في هذا الباب، منها حديث رواه رجل قال عنه ابن حجر: "لين الحديث"، ومع ذلك صرح ابن حجر نفسه بصحة إسناده، وأيضاً رواه البخاري بصيغة الجزم^(٢٢).

ومن الأمثلة أيضاً أن يقال إن الصدوق الذي جعله الحافظ في التقريب في المرتبة الرابعة وقال عنه: ((من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس)) إذا روى حديثاً فإسناده حسن، بناء على أنه مصطلح

عام، ويأتي بعض من يرى أنه مصطلح خاص في هذا الموضوع، فيقول: إن الصدوق هنا من إذا روى حديثاً فإسناده صحيح، لكنه أدنى في الصحة والضبط بقليل من المرتبة التي قبلها وهي من قيل فيه (ثقة أو متقن أو ثبت...)، بناء على الدراسة ومقارنة أحكام الحافظ بأحكامه في كتبه الأخرى وبكلام النقاد، وكذا بتصحيحه لأسانيد أحاديث هذه المرتبة لذاتها^(٢٣).

فيتبين لنا مما سبق من الأمثلة أهمية تحديد مصطلح الحافظ ابن حجر رحمه الله في مراتبه في التقريب، حتى نتحرى لسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بحيث لا نحكم على حديث بالضعف وهو يستحق الحسن، أو نحكم لحديث بالحسن وهو يستحق الصحة، أو العكس، والفصل في مراد الحافظ لا يكون بحدس العقل ولا بالظنون والتخمينات! فإن هذه لا تغني من الحق شيئاً، بل إن ذلك لا بد أن يكون خاضعاً للدراسة، فإذا تبين الصواب في ذلك فالواجب اتباعه ولو خالف ما كنا نعتقده ونظنه قبل ذلك.

المبحث الثالث: آراء العلماء والباحثين في مراتب الحافظ في التقريب.

فهم بعض العلماء والباحثين في علم الحديث أن مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها ابن حجر في مقدمة التقريب هي مراتب عامة لا تختص بالتقريب، ومنهم من فهم أنها مراتب خاصة بالتقريب لا عامة.

أما القائلون بالقول الأول:

فممن ذهب إلى مراتب الجرح والتعديل في التقريب مراتب عامة مثلها مثل بقية كتب الجرح والتعديل، الإمام السيوطي رحمه الله، وقد فهم هذا من تصرفه في كتابه "تدريب الراوي" حيث قال: ((فألفاظ التعديل مراتب ذكرها المصنف كابن الصلاح تبعاً لابن أبي حاتم أربعة وجعلها الذهبي والعراقي خمسة، وشيخ الإسلام ستة))^(٢٤).

أما الدليل على أنه أراد بالمراتب ما ذكره ابن حجر في مقدمة التقريب لا ما في النخبة وشرحها هو ((أن الحافظ ابن حجر لم يعدد المراتب في النخبة وشرحها، وإنما عددها في التقريب، فالمعنيُّ في كلام السيوطي المراتبُ الست التي ذكرها الحافظ ابن حجر في التقريب، فوهم السيوطي رحمه الله تعالى في هذا إذ جعلها عامة))^(٢٥).

أقول: ومما يوضح ذلك أيضاً أنه أثناء ذكره للمراتب عند أبي حاتم والذهبي والعراقي وابن حجر، كان يذكر ما زاده بعضهم على بعض، مثل زيادة الذهبي والعراقي على أبي حاتم وزيادة ابن حجر عليهما، حيث زاد الوصف بأفعل كَأوثق الناس^(٢٦)، ومن ذلك قوله: ((وزاد شيخ الإسلام: صدوق سيئ الحفظ، صدوق يهمل، صدوق له أوهام، صدوق يخطئ صدوق تغير بأخرة، قال: ويلحق بذلك، من رمي بنوع بدعة، كالشيع، والقدر، والنصب، والأرجاء والتجهم... وزاد شيخ الإسلام: مقبول))^(٢٧).

أقول: وكلام الحافظ هذا نقله السيوطي عن مراتبه في التقريب حيث فهم السيوطي رحمه الله أنها مراتب عامة.

وكذا فهم الشيخ أحمد شاکر رحمه الله في الباعث الحثيث^(٢٨).

وجرى على هذا الفهم الكثير من الباحثين المعاصرين وطلاب العلم، ولعلمهم تأثروا بما فهمه السيوطي في التدريب والشيخ أحمد شاکر في الباحث الحثيث لاهتمام طلاب العلم بهذين الكتابين، ولعل هذا الذي حدا ببعض الباحثين إلى أن يقول: ((وعندما وضع الشيخ العلامة أحمد شاکر رحمه الله كتابه الباعث الحثيث تعرض لبيان أحكام هذه المراتب عند ابن حجر، واعتمدت أحكام الشيخ أحمد شاکر هذه، وانتشرت بين صفوف الباحثين، وتناقلوها في رسائلهم وتحقيقاتهم، خاصة وقد أقره عليها بعض الفضلاء المشغولين بهذا الفن! وبذلك أصبح المعول على ما قاله الشيخ

في الباعث في الحكم على أسانيد الأحاديث، وأخضعت الأسانيد لهذا القانون، حتى لو كانت معتمدة عند أصحاب الصحيح، وعلى هذا القانون حققت رسائل جامعية وغير جامعية، وأجيزت الرسائل، وأقرت الأحكام، وقضي الأمر، ولا حول ولا قوة إلا بالله...))^(٢٩).

وكذا فهم الدكتور نور الدين عتر عند إيراده لمراتب الجرح والتعديل في حاشية نزهة النظر^(٣٠)، حيث جعل المرتبة الأولى من مراتب التعديل مرتبة الصحابة متابعة للحافظ في التقريب!.

وهذا الفهم وهو كونها عامة هو الذي جرى عليه العديد من أهل العلم المعاصرين وطلاب الحديث، بل إنني فيما مضى قلما أتناقش مع بعض أساتذتنا أو العارفين بهذا الفن، وكذا طلاب الحديث من كون مراتب ابن حجر مراتب خاصة بالتقريب إلا وأجد المعارضة الشديدة وعدم الاقتناع، بل والاعتراض على من كتب في هذا الموضوع من الباحثين ولم أجد لهؤلاء الفضلاء حجة سوى أنهم لم يدرسوا هذه المسألة بتمعن، مع استشعارهم البعد الشديد لهذه الفكرة، وهذا يدعو إلى مزيد دراسة للموضوع، وإثارة أهميته لدى عموم الباحثين.

القائلون بالقول الثاني:

فقد ذهب بعض أهل العلم والباحثين في علم الحديث من المعاصرين إلى أنها مراتب خاصة بالتقريب، ومن هؤلاء الذين وقفت على كلامهم في ذلك الأستاذ الباحثة عبدالفتاح أبو غدة في حاشية الرفع والتكميل^(٣١)، وفي حاشية جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل^(٣٢)، والأستاذ محمد عوامة في دراسته التي عملها في مقدمة تقريب التهذيب^(٣٣)، والدكتور وليد بن حسن العاني في دراسته التطبيقية

على مراتب الجرح والتعديل في تقريب التهذيب، والتي صدرت ضمن كتاب منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها^(٣٤)، وتوصلت لذلك بعض الرسائل العلمية^(٣٥).

وسأجتهد في الدراسة التالية أن أثبت أي القولين أقرب للصواب بما يظهر لي من دلائل، بعضها لم أجد من نبّه عليها أو استدل بها، غير مغفل الاستفادة ممن سبقني في هذه المسألة وبالله التوفيق.

المبحث الرابع: الأدلة على أن مراتب الجرح والتعديل في التقريب خاصة به.

فقد نظرت في رأي من فهم أن هذه المراتب عامة، ولم أجد لهم كلاماً يستدلون به على رأيهم وكأنهم ساروا على الجادة بناء على الأصل في أن كل ما يو جد من جرح وتعديل في كتب الرجال هو ضمن المصطلحات العامة التي يتفق أو يتقارب معظم النقاد فيها باستثناء بعض العبارات والمصطلحات الخاصة.

ثم نظرت في أدلة من ذهب إلى أن مراتب الجرح والتعديل خاصة بالتهذيب، وتأمّلت في هذه الأدلة وقوي لدي هذا القول، ثم إنني جرّبت بنفسي وأثناء دراستي في الماجستير لطبقات الرواة عن هشام بن عروة، وكنت أنظر في التراجم، وأجمع كل ما أفق عليه من كلام في الراوي من سائر كتب الرجال، وكان تقريب التهذيب من كتب الرجال التي أصدر بها التعريف الأولي بالرجل؛ نظراً لأنه يعرف الراوي تعريفاً جامعاً ومختصراً، وأيضاً للاستفادة من الحكم العام الذي يصدره على الرجل، وكنت في نفس الدراسة أتبع بالموازنة أحكام ابن حجر مع غيره؛ لأتبيّن منهجه، فظهر لي صحة اختصاص منهج مراتب ابن حجر بالتقريب، وأيضاً في رسالة الدكتوراة ألزمت نفسي في كل رجل يمر بي أن لا أكتفي بالتقريب ولو كان ثقة أو ضعيفاً بل لابد من مراجعة ترجمته في تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال للمزي لأن المحقق جمع في الحاشية زيادة ابن حجر ومن بعده.

وهنا سأدلل على مسألتين:

الأولى: أن مراتب الجرح والتعديل في كتاب تقريب التهذيب خاصة بالكتاب.

والثانية: بيان مراده من بعض هذه المراتب مما دخله الإشكال.

وإلى القارئ بعض الدلائل على أن هذه المراتب مصطلح خاص بالتقريب وهي كالتالي:

١. لم يعمل الحافظ ابن حجر على سرد مراتب الجرح والتعديل المشهورة المستعملة والتي أوردها من تقدمه من علماء الحديث على ترتيبها المشهور ابتداءً من ابن أبي حاتم وانتهاءً بالعراقي، فدل ذلك على أن له مراداً آخر؛ بدليل أنه تناوّلها في كتابه نزهة النظر^(٣٦) - باعتباره كتاباً لمصطلح الحديث - على الترتيب المعروف عند علماء الفن.
٢. ذكر ابن حجر المراتب ثم بين مراده - باختصار وبدون تفصيل - من كل مرتبة حتى تكون أحكامه على الرواة منضبطة مطردة، وعليه فإن هناك عدة ألفاظ أطلقها، وهو يريد بها حكماً معيناً، يختلف عن المصطلح المشهور لها، ولو كان مراده من هذه الألفاظ والمراتب في الطريقة التي عرضها به موافقة المصطلح المشهور لها، لما احتاج لتوضيح مراده منها، مثل قوله في أصحاب المرتبة الرابعة عنده وهم "صدوق، لا بأس به": ((من قصر عن الثالثة قليلاً))، وقوله عن الخامسة وهم "صدوق سيئ الحفظ": ((من قصر عن الرابعة قليلاً))، ومثله قوله في الثامنة: ((من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ "ضعيف")) وهكذا أخذ يشير في سائر المراتب، ومما يزيد الأمر وضوحاً تصريحه عند ذكر المراتب بقوله: ((وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثني عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثني عشرة طبقة))^(٣٧)، بينما قال عند ذكره المراتب في نزهة النظر: ((والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب))^(٣٨)، يشير إلى أن ما سيذكره من ألفاظ هو في

اصطلاح أهل الفن، لا في اصطلاحه هو! وهذا من أقوى الأدلة اللفظية من كلامه.

وينبغي هنا أن ننبه أن ابن حجر رحمه الله يردد كثيراً في كتابه "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" عند ذكر التعاريف والمسائل الحديثية التعبير بأن هذا التعريف في الاصطلاح^(٣٩) أو في اصطلاحهم أو عند المحدثين، ويكفي تصريحه في عنوان الكتاب الأصل "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر".

٣. ابتداء مراتب التعديل في التقريب بمرتبة الصحة، ومعلوم أن الصحة لم يعتبرها أحد من علماء الحديث والمصطلح مرتبة من مراتب التعديل؛ لأن مرتبة الصحة تعديل إلهي، ((وقد صرح المصنف بالسبب الداعي له على تقديم الصحابة في المرتبة على من بعدهم فقال: "لشرفهم" وهو غير غافل عن أنه: لا ارتباط ولا تلازم بين الصحة وكمال الضبط، وغير غافل عن عنصر البشرية في الصحابة...))^(٤٠)، أقول: وحتى ابن حجر نفسه لم يورد مرتبة الصحة في نزهة النظر، ولم يجعلها أول المراتب، بل قال: ((وأرفعها الوصف أيضاً بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل كأوثق الناس أو أثبت الناس...))^(٤١) فجعل أول المراتب التعبير بأفعل ونحوها بحكم أن الكتاب يحكي المصطلح العام، ومر معنا قوله عند ذكر المراتب في نزهة النظر: ((والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب))^(٤٢).

٤. قال عن المرتبة الخامسة: ((من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ... ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء... مع بيان الداعية من غيره))^(٤٣).

فالصدوق عنده من أصحاب المرتبة الرابعة، فإن وقعت له أوهام نزل إلى المرتبة الخامسة، وهي (صدوق له أوهام)، ((ومما يُنزله عن المرتبة الخامسة أيضاً

وصفه بنوع من أنواع البدع، هذا هو مفاد اسم الإشارة في قوله: (ويلتحق بذلك)،... فكما أن (صدوق له أوهام) من ألفاظ الخامسة عنده، كذلك (صدوق رمي بالقدر) مثلاً من ألفاظ الخامسة... وهذا عجيب! لا يتفق وما قرره هو وغيره من العلماء أن البدعة لا تقدر في عدالة الراوي قدحاً مطلقاً إنما لها تفصيل معلوم مشهور، وقد قال المصنف في الفتح (١٠/١٨٢)، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، عن أبي بلج الكوفي: "أسمه يحيى، وثقه ابن معين والنسائي وجماعة، وضعفه جماعة بسبب التشيع، وذلك لا يقدر في قبول روايته عند الجمهور" وهذا يؤكد أن هذه المراتب خاصة بالتقريب لا عامة^(٤٤).

٥. من الأدلة القوية الظاهرة على خصوصية هذه المراتب بالتقريب، أنه لم يستعمل في كتاب من كتبه الأخرى هذه العبارات بنفس المراد الذي جرى عليه في التقريب، لا في كتبه المتقدمة عن التقريب كالتلخيص الحبير، ولا في كتبه المتأخرة عن التقريب كفتح الباري ومقدمته هدي الساري، فإذا أراد الكلام على راوٍ في إسناد حديث في التلخيص الحبير أو غيره، فإنه يقول مثلاً: "فلان ثقة" أو "أو فيه ضعف" أو "فيه مقال"، وإن كان مختلفاً فقيه قال: "وثقه ابن معين وابن المديني وضعفه فلان"، أو "فلان مختلف" فيه" أو نحو هذه العبارات، ولم يقل ولو مرة واحدة -حسب الإطلاع-: "حررت في التقريب أنه صدوق" أو "أنه مقبول من السادسة إذا توبع" ونحوها من الاصطلاحات التي انتهجها في التقريب، ويريد بها فيه مصطلحاً خاصاً، ويؤكد هذه النقطة أنه قد ينوع في التعبير بألفاظ متعددة في الحكم على بعض الرواة خارج التقريب، ثم يورد نفس الرواة في التقريب ويلتزم بإدراج كل راوٍ في المرتبة التي تناسب وصفه وفق منهجه الذي انتهجه^(٤٥).

وقد رجعت لكتاب التلخيص الحبير، وقرأت لكثير من الرواة الذين يقول فيهم: "مختلف فيه" من أول الكتاب ووسطه وآخره، وراجعت كلامه عليهم في

التقريب، فكان يقول فيهم في الغالب: "صدوق يخطئ"، أو "صدوق له أوهام" ونحوها من عبارات المرتبة الخامسة في تقريب التهذيب^(٤٦).

وهنا يجدر التنبيه من أن قولنا إنها مراتب خاصة بالتقريب، ينبغي معه ((ملاحظة أنه لا مانع يمنع من اتفاق بعض المراتب الخاصة مع نظائرها في مجالاتها العامة))^(٤٧).

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في المرتبة السابعة عنده وهي: ((من روى عن أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال))^(٤٨).

وهو بذلك يوافق المصطلح المشهور في كتب المصطلح.

٦. من الأدلة على خصوصية المراتب بالتقريب، قوله: (السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث)، وهذه الشروط الثلاثة التي ذكرها الحافظ هنا للّين والمقبول من قلة الحديث، وأن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فإن لم يتابع فليّن وإن توبع فمقبول، لم يشترطها أحد من علماء الحديث ومن نظر في كتب الرجال تبين له ذلك بجلاء^(٤٩).

بل المشهور في استعمال أهل الفن أنهم يطلقون المقبول على الحديث المقبول وهو يشمل الحديث الصحيح والحسن، قال السيوطي: ((من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في الحديث المقبول: (الجيد والقوي والصالح والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت))^(٥٠).

وقد يستعملونها أحياناً للتعبير عن الراوي المقبول ما دام في حيز القبول ولم ينزل إلى درجة الضعف وهو أندر من النادر لأنهم؛ غالباً يعبرون عن من هذا حاله بلفظ "الثقة".

مثل قول ابن عدي عن سعيد بن سالم القداح: ((وهو لا بأس به وهو عندي مقبول الحديث))^(٥١).

أيضاً (اللين) معروف في اصطلاح أهل الحديث بأنه الراوي الذي فيه ضعف يسير، وهو يعد في أدنى مراتب الجرح، وفسرها الدارقطني عندما سئل عن مراده من قوله (لين الحديث) فقال: ((لا يكون ساقطاً ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة))^(٥٢)، وهذا المعنى هو الذي يوافق المشهور من معناها عند النقاد. وقال الحافظ ابن حجر في النزهة وهو يحكي الألفاظ عند أهل الاصطلاح: ((وأسهلها أي الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: (فلان لين أو سيئ الحفظ...))^(٥٣).

وبهذا يعلم أنه لا علاقة بين كون الرجل لين الحديث وقلة حديثه أو انفراده، كما اشترط ذلك الحافظ رحمه الله في التقريب، وما ذلك إلا دلالة على أن الحافظ أراد ضبط ذلك بمصطلح له صفات معينة، بحيث يطرد تحته كل رجل تتحقق فيه هذه الصفات في سائر كتابه التقريب، ويلفت النظر حول أنه مصطلح خاص بهذا الكتاب أن بعض الباحثين أثبت من خلال دراسته أن اللين عند الحافظ في التقريب مرتبة من مراتب الحسن الذاتي^(٥٤).

٧. قال عن الثامنة: ((من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بضعيف))^(٥٥)، أقول: وقولهم (ضعيف) مشهور ومعروف لدى علماء المصطلح أنه الراوي الذي لا يحتج به ولا يطرح بل يعتبر به^(٥٦)، ولم يكن الحافظ في حاجة لأن يفسر معنى الضعيف، لولا أنه أراد به هنا اصطلاحاً خاصاً للكتاب!! ولذلك نجد في النزهة عندما ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاح أهل الحديث على مراتب الجرح قال: ((وأسهلها أي الألفاظ الدالة على الجرح قولهم:

فلان لين أو سيء الحفظ أو فيه أدنى مقال، وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى، قولهم: متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم: ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال^(٥٧).

فواضح هنا أن الحافظ أراد بالضعيف ما اصطلاح عليه أهل الفن بالمعنى الذي قدمنا، ولم يضع له شروطاً تميزه، لكنه وضّح بالمثال أنه لا يصل إلى درجة الضعف الشديد الذي يترك بسببه حديث الرجل، بل هو في درجة الاعتبار ولا يصل إلى مرتبة الاحتجاج.

أما الضعيف الذي أراده في التقريب، هو من كان بالقيد الذي ذكره، ولم يجاوزه، فإن جاوزه فهو يعبر عنه بتعبير آخر.

فإن قيل: أراد المعنى المشهور عند أهل الفن، وإنما فسّر الضعيف للبيان والتذكير قيل: هذه الشروط المذكورة لا تلزم في الضعيف، بل ربما يوجد التوثيق في رجل، من ناقد معتبر^(٥٨) في رجل قد ضعّف ضعفاً غير مفسر عند جمهور النقاد، ومع ذلك يوصم بالضعف، المهم أن ابن حجر رحمه الله، أراد شيئاً بعينه والتزم به في التطبيق.

٨. مما يدل على اختصاص المراتب التي أوردتها في أول التقريب به، أنه التزم بإطلاق الألفاظ التي ذكرها في أول الكتاب تحت كل مرتبة على كل راو ينطبق عليه الوصف الذي خصصه لكل مرتبة، فإذا لم يكن الراوي متوافقاً فيه الوصف فإنه يعبر عنه بالألفاظ المشهورة عن عامة النقاد، فأحياناً يقول: "فيه ضعف"^(٥٩)، وأحياناً يقول: "ضعيف الحفظ"^(٦٠)، وأحياناً يقول: "ضعيف جداً، وأحياناً يقول: "منكر الحديث"^(٦١)، وأحياناً يقول: "تكلّموا فيه"^(٦٢)، وأحياناً: "مستقيم الحديث"^(٦٣).

وقد قرأت لأجل هذه النقطة أول ستمائة ترجمة في التقريب، فوجدته التزم في جميعها بالألفاظ التي خصصها للمراتب ذكرها في أول كتابه، باستثناء أربعة عشر ترجمة، راجعت كلامه عليها في التهذيب، وكذا في كلام صاحبي تحرير التقريب.

والعبارات هي: "فيه ضعف"^(٦٤)، "مستقيم الحديث"^(٦٥)، "صدوق فيه لين"^(٦٦)، "ضعيف الحفظ"^(٦٧)، "وثقه ابن حبان وفيه ضعف"^(٦٨)، "في حديثه لين"^(٦٩)، "تكلموا فيه"^(٧٠)، "متروك كذبوه"^(٧١)، "منكر الحديث"^(٧٢).

فظهر لي أن الحافظ ما خرج عن العبارات التي خصصها للمراتب في أول كتابه إلا للضرورة؛ ولأن الوصف الذي اشترطه لم ينطبق عليها، وهذا من دقته رحمه الله وعدله وتحقيقه، فقد اشترط في مقدمته كما قدمنا أن يلتزم العدل في الحكم على الراوي.

ولنمثل على ذلك بمثال واحد: فهذا أحوص بن حكيم بن عمير قال عنه في التقريب: "ضعيف الحفظ"^(٧٣).

وعندما راجعت التهذيب^(٧٤) وجدت علي بن المديني وثقه في رواية، وقال في أخرى "صالح"، ورواية عن ابن معين قال فيها "لا بأس به"، ونحوه قال العجلي، وقال الدارقطني "يعتبر به إذا حدث عن ثقة".

مقابل عبارات كثيرة في تضعيفه عن ابن المديني وابن معين وجهور النقاد، وهذا جعل الحافظ يعبر عن حاله بعبارة تناسبه فقال: "ضعيف الحفظ"، ولا حظ أنه لم يقل "ضعيف" فقط؛ لأن شرطه في الضعيف في التقريب أن لا يوجد فيه توثيق لمعتبر، وهذا وجد فيه فكانت مرتبته وهي "ضعيف الحفظ" أرفع من قوله "ضعيف" وبمقارنتي بكلام النقاد في من قال فيهم "ضعيف الحفظ"، ومن قال فيهم "لين الحديث" ظهر لي أن من قال فيهم "ضعيف الحفظ" أرفع من حيث وجود عبارات التوثيق فيهم أكثر من غيرهم.

وهذه المرتبة يصنّف أصحابها بين المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب الجرح والتعديل في التقريب^(٧٥).

انتقل إلى المسألة الثانية: وهي بيان مراده من بعض هذه المراتب.

إذا قلنا أن مصطلح ابن حجر في مراتب الجرح والتعديل خاصة بهذا الكتاب، فهذا يشمل الترتيب ويشمل اختصاص بعض المراتب بألفاظ يختلف استعمالها عن المعنى المشهور لها، وإن كان هذا لا يشمل سائر المراتب.

فمن ذلك المرتبة الرابعة عند ابن حجر، والتي من عباراتها (صدوق)، و (لا بأس به)، تطلق هاتان العبارتان عند علماء الجرح والتعديل على من خف ضبطه، وحديث أهل هذه المرتبة حسن الإسناد، لكن ابن حجر أبان عن منهجه في التقريب، فأصحاب هذه المرتبة عندهم من قصرُوا عن المرتبة الثالثة قليلاً -والثالثة عندهم من قيل فيهم: (ثقة، و متقن ونحوها) - وبالنظر والتطبيق العملي، تبين أن من قال فيه في التقريب: (صدوق أو لا بأس به)، فحديثه صحيح الإسناد، عرفنا ذلك من خلال النظر في أحكام النقاد التي أوردها الحافظ في التهذيب واعتمد عليها أثناء حكمه في التقريب، وكذلك من خلال الاطلاع والمقارنة بين أحكام الحافظ نفسه على أحاديث أصحاب هذه المرتبة في كتبه الأخرى، حيث صحح لأهل هذه المرتبة، لكن أصحاب هذه المرتبة عنده في الدرجة الدنيا من الصحة.

وهناك دراسة جادة لمراتب الحافظ ابن حجر في التقريب للدكتور وليد ابن حسن العاني رحمه الله، أجدني في هذا المقام مضطراً لتلخيص نتائجها، فقد قام بدراسة مرتبة "صدوق" في التقريب، وخرج بأن هذه المرتبة حديث أصحابها عند الحافظ صحيح لا حسن -كما هو المتعارف عليه-، وبين أن الحافظ يقوم بدراسة أقوال النقاد في الراوي، وإذا رأى الجمهور اتفقوا على توثيق رجل، وخالفه بعضهم

بجرح غير مفسر مثلاً فإنه يحطه من المرتبة الثالثة: "ثقة" إلى الرابعة: "صدوق أو لا بأس به" ولا يهمل هذا الجرح بالكلية إلا إذا كان مردوداً^(٧٦)، ومثل على ذلك بعدة أمثلة^(٧٧).

ثم ذكر الأدلة على تصحيح أحاديث مرتبة الصدوق عند ابن حجر وهذه الأدلة كالتالي:

الدليل الأول:

أن كثيراً ممن جعلهم ابن حجر في هذه المرتبة، جعلهم غيره من النقاد في المرتبة الأعلى، وهي مرتبة "ثقة"، ثم عقد مقارنة بين أحكام الذهبي على من قال عنهم الحافظ في التقريب "صدوق أو لا بأس به" أي أصحاب المرتبة الرابعة، ولم يتجاوز حرف الهمزة، وذكر سبعة وعشرين راوياً يقول عنهم الذهبي "ثقة" ويقول عنهم ابن حجر "صدوق"^(٧٨).

الدليل الثاني:

وجود عدد كبير من رواة هذه المرتبة روى لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، فقد أحصى الباحث (٢٤٧) راوياً من هذه المرتبة أخرج لهم البخاري ومسلم متفقين ومفترقين، ومعلوم حال من أخرج له أصحاب الصحاح على سبيل الاحتجاج لا علي سبيل الاعتبار والاستشهاد، وأغلب هؤلاء كما يقول الباحث: "روى لهم صاحباً الصحيح على سبيل الاحتجاج، وقد صرح بذلك غير واحد من العلماء"^(٧٩)، وذكر نماذج من هؤلاء الرواة، ومن قال فيهم من العلماء أنه احتج بهم أهل الصحيح.

الدليل الثالث:

تصحيح العلماء لحديث من قال فيهم الحافظ في التقريب: "صدوق".
وذكر نماذج من تصحيح البخاري وابن المديني والدارقطني لهذا الصنف^(٨٠).

الدليل الرابع:

تصحیح ابن حجر نفسه لأحاديث هذه المرتبة، فقد أورد الدكتور وليد العاني واحداً وعشرين حديثاً في رواها من قال عنهم "صدوق" وقد صحح أحاديثهم ولم يحسنها^(٨١).

وأضيف دليلاً خامساً: وهذا لم يذكره الباحث أن ابن حجر نفسه يقول عن كثير من الرواة في التقريب "صدوق"، أو "لا بأس به" وخارج التقريب يقول عنهم "ثقة"، وهذا من الأدلة القوية على أنه يريد بالصدوق من كان صحيح الحديث لا حسنه^(٨٢).

وقد رجعت للكاشف للذهبي وقارنت بينه وبين التقريب في عدد من الرواة، فوجدت الذهبي لا يسير بالدقة التي يسير عليها ابن حجر؛ لأنه يعبر بعبارات مختلفة، وهذا لا ينفع المبتدئ أو غير المتعمق في علم الرجال، فأحياناً يصف الرجل بأنه ضعيف أو فيه ضعف أو فيه لين أو واه أو منكر الحديث أو لا يحتج به، بينما إذا قرنا هذه العبارات بعبارات الحافظ في التقريب وجدنا ابن حجر يضع لكل راو العبارة المناسبة له بناء على ما اشترطه في هذه المراتب في المقدمة، وسأورد بعض الأمثلة التي توضح ما ذكرت، وسنستفيد منها أيضاً في الاستدلال على قضايا أخرى:

١. قال في إسماعيل بن إبراهيم المخزومي: (مقبول، من السادسة)^(٨٣).

بينما قال عنه الذهبي في الكاشف: (شيخ)^(٨٤)، علق الأستاذ عوامة فقال: ((لم يذكر المزي إلا قول أبي حاتم هذا "شيخ" فتبعه المصنف، وزاد ابن حجر (أي في التهذيب) قال أبو داود: ثق، وذكره ابن حبان في الثقات في التابعين، ثم أعاده في أتباع التابعين)، [ثم قال عوامة عقبه]: ولم أره إلا في أتباع التابعين فينبغي توثيق الرجل، وإن قال عنه في التقريب: "مقبول")^(٨٥).

فلاحظ هنا أن الذهبي عبّر عن حال الراوي بعبارة "شيخ" متابعة لأبي حاتم؛ ولأنه لم يشترط عبارات معينة يسير عليها، أما الحافظ ابن حجر فعبر عن حال الرجل

بعبارة "مقبول"، علماً بأنه قد وقف على زيادة في حال الرجل وهو توثيق أبي داود، ومع ذلك قال عنه مقبول، ولذا انتقده عوامة ولنقده وجه^(٨٦).

وهنا يتجلى لنا بوضوح أن أحداً من النقاد لم يأت بعبارة مقبول سوى الحافظ ابن حجر، وهذا يؤكد أنها اصطلاح خاص بكتابه، لكن مع ذلك هو لم يخرج عن شرطه في أول الكتاب في وصف المقبول عنده، فهذا الرجل حديثه قليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، أما كونه توبع فهذا يحتاج لدراسة والعهد على ابن حجر لأنه يفهم من تصرفه أنه قد ثبت لديه وجود المتابع^(٨٧).

٢. إسماعيل بن إبراهيم الكرايسي قال الحافظ: "لئن الحديث^(٨٨).

بينما قال الذهبي في الكاشف: "ثقة"^(٨٩).

ف نجد أن كلام ابن حجر أدق، وعبارته منطلقة من منهجه، يتضح ذلك إذا رجعنا للتهذيب^(٩٠). فنجد حديثه قليل، لاسيما في الكتب الستة حيث لم يرو له إلا ابن ماجه حديثاً واحداً في كتم العلم^(٩١)، وذكره ابن حبان في الثقات، وليس فيه توثيق ولا تضعيف، وقال العقيلي: ليس لحديثه أصل [أي السابق].

٣. إسماعيل بن أبي الحارث البغدادي، قال عنه ابن حجر في التقريب: ((صدوق))^(٩٢)، بينما قال عنه الذهبي في الكاشف: ((ثقة جليل))^(٩٣)، ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن ابن حجر يختلف مع الذهبي في هذه النتيجة بل هما متفقان فالذهبي عبر عن حال الرجل بعبارة تدل على مرتبته بالعبارات المشهورة ولم يلتزم مصطلحاً خاصاً في عبارات الجرح والتعديل التي يوردها في الكاشف، وابن حجر التزم منهجاً ومصطلحاً خاصاً يزن به الأمور، فإذا رجعنا للتهذيب^(٩٤) وجدنا ابن أبي حاتم يقول: "كُتبت عنه مع أبي وهو ثقة صدوق"، وقال أبو حاتم: "صدوق"، وقال الدارقطني: "ثقة صدوق ورع فاضل"، وقال البزار في كتاب السنن: "ثقة مأمون" وذكره ابن حبان في الثقات، هذا غير ما قيل من الثناء على صلاحه.

فيظهر لنا أن قول الذهبي عنه: "ثقة" لا غبار عليه، لكن ابن حجر بناء على ميزانه الذي وضعه، يرى أن هذا الراوي حديثه صحيح لكنه ليس في الدرجة العالية، ولذلك قال عن المرتبة الرابعة لديه: ((من قصر عن الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس))^(٩٥)، والثالثة عنده من قيل فيه ((ثقة أو متقن أو ثبت أو عدل))^(٩٦).

فها هو قد جعل قيداً، وهو أن من قصر عن الثالثة قليلاً دخل في هذه المرتبة.

المبحث الخامس: الجواب على خطأ من انتقد الحافظ ابن حجر لعدم فهم مصطلحه.

هناك عدة باحثين وطلاب علم انتقدوا الحافظ ابن حجر رحمه على أحكامه التي أوردتها في التقريب والتي مبناهما واعتمادها إنما هو في الحقيقة على ما جمعه من أقوال النقاد في تهذيب التهذيب.

بل إن الظاهرة تعدت إلى أن يتجرأ بعض طلبة العلم في الرسائل الأكاديمية إلى انتقادهم لأحكام عديدة لابن حجر في التقريب لا سيما في المختلف فيهم، بل يتعدى بعض الطلبة ويصرحون في خطط رسائلهم إلى أن الطالب عند دراسة الأسانيد واعتماده للتقريب إن كان الراوي مختلفاً فيه فإنه يراجع التهذيب، وقد يخالف ابن حجر في النتيجة التي ذهب إليها في التقريب إذا رأى أن الحافظ ابن حجر جانب الصواب في حكمه!!

فهل يا ترى أن الحافظ ابن حجر بهذه السهولة يمكن تحطّته؟! أو أن العديد من هؤلاء جانبوا الصواب في فهمهم لمعاد الحافظ!! لا شك أن الأمر بحاجة للروية وعدم العجلة^(٩٧).

ومن أهم الكتب التي أفردت في نقد تقريب التهذيب كتاب تحرير تقريب التهذيب، للدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرناؤوط، وقد ذكر المؤلفان أنهما تأثرا بالحيط الذي كانا يعيشان فيه، وكانا لا يترددان في الأخذ بأي حكم يصدره ابن حجر

في أحد الرواة، وكانا كغيرهما يأخذانه وكأنه قضية مسلمة، ويحكما تبعاً للحديث الذي هما بصدد تخريجه، وكانت جملة أمور خافية عليهما آنذاك من أبرزها كما قالوا:

١. أن الحافظ ابن حجر لم يحرر الأحكام في هذا الكتاب تحريراً كافياً، لاسيما في الرواة المختلف فيهم.

٢. ولم نكن نعلم أن هذه الأحكام اجتهادية قابلة للأخذ والرد وليست قطعية.

٣. ولم نتبين أن ابن حجر يتناقض في أحكامه تناقضاً عجيباً، فهو يوثق الرجل هنا أو يضعفه، ويضعفه أو يوثقه في كتاب آخر من كتبه... وكنا نتعجب من صنيع أهل العلم من قبلنا، كيف أهملوا الكلام عليه، ولم يتعقبوه بشيء، ويغلب على ظننا أن مرد ذلك إلى سببين رئيسين:

أولهما: أن مؤلفه نال شهرة واسعة في هذا الفن بحيث لم يعد أحدٌ يفكر أن يُناقش أقواله أو يبحث فيها.

وثانيهما: الاكتفاء بما فيه طلباً للدعة والراحة، وعدم النظر في الكتب التي أولفت في هذا العلم العظيم، والمقابلة بين ما انتهى إليه الحافظ في كتابه هذا من أحكام على هؤلاء الرواة، وبين ما جاء في تلك الأصول من نقول وآراء في حق هؤلاء الرواة، واستخلاص الآراء منها، والتأكد مما جاء فيها من أحكام.

والحق المر الذي لا بد لنا من أن نبديه وننبه إليه هو أن صنيع الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب لم يكن يتناسب مع الشهرة العريضة التي نالها!! والمنزلة العلمية التي تبوأها!! فالصحابه لا يحتاجون إلى أن يقال فيهم شيء، لأنهم عدولٌ باتفاق، والثقات المجمع على توثيقهم هم ثقاتٌ باتفاق، والضعفاء المجمع على تضعيفهم هم ضعفاء باتفاق، وكذلك من هم دونهم من المتروكين والكذابين والهلكى، أما المختلف فيهم فقد استعمل لهم تعابير غير محددة، فقال فيهم: "صدوق فيهم" أو "صدوق يخطئ"، أو ما

يشبه ذلك من غير دراسة عميقة لأحوالهم، فكأنه يطالب القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة ليتبين للدارس إن كان وهم فيه أو لا... فضلاً عن أنه قد اضطرب في هذا الأمر اضطراباً شديداً، فأطلق مثل هذه الألفاظ على ثقات لهم أوهام يسيرة، وأطلقها على ضعفاء لهم أوهام كثيرة^(٩٨).

وأرى أنه من الواجب الجواب على ما قاله؛ لأن فيه مجانبة للصواب، وإلى القارئ الجواب على كلامهما:

١. ادعى أن الحافظ لم يحرر الأحكام في هذا الكتاب تحريراً كافياً، لا سيما في الرواة المختلف فيهم.

وقد سبق وأن قلت: إن هذا الكتاب اسمه "تقريب التهذيب"، وليس اسمه "التحرير لرجال التهذيب"، أو "القول الفصل في حال رجال التهذيب"، ومعلوم أنه يشق التحرير لكل راوٍ لكتاب قارب رجاله التسعة آلاف رجل، خاصة وأن ذلك يحتاج للنظر في جميع أحاديث الرجل، وقد أشار مؤلفنا التحرير لذلك، وهذا متعذر، أقول: ومع ذلك فقد أجاد الحافظ في أغلب التراجم في تحرير ما اشترط من أن يذكر كل شخص بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به، بالخص عبارة وأخلص إشارة^(٩٩)، طبعاً على أن يكون ذلك على وجه التقريب كما هو مسمى كتابه، لأن التحرير متعذر لما سبق ذكره!!

وحتى المؤلفين لم يوفقا للتحرير الصحيح في كتابهما "التحرير"، لا سيما في المختلف فيهم، بل وقعا [بحسب اطلاعي على كلامهما، ومن خلال ممارستي المتواضعة لكتب الرجال وقواعدها، ومقارنة كتاب التقريب بها] في أخطاء كثيرة، منها أنهما انتقدا على الحافظ بعض عبارته التي لا تعطي حكماً دقيقاً مثل (صدوق يهم) [وقالاً] فكأن الحافظ يطالب القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة...^(١٠٠).

لكن للأسف لم يستطيعا الزيادة على عمل الحافظ، وتحرير النتيجة التي توصل لها، فوقعنا فيما انتقدها فيه وذلك لأن التحرير متعذر!! ولا يمكن إلا التقريب فقط!! لا سيما أنهما رجعا وقالوا: "لقد اجتهدنا في المختلف فيهم، فدرسنا ما أثر عن الأئمة في حقهم من جرح أو تعديل، ووازننا بين تلك الأقوال، واطلعنا في بعض الأحيان على مروياتهم، إن كانت قليلة!! ثم أصدرنا الحكم الخاص بهم تعديلاً أو تضعيفاً...^(١٠١)"، وقالوا أيضاً: "فأحكامنا هذه التي توصلنا إليها تعد من الأحكام الاجتهادية التي يغلب على الظن صحتها، وهي خاضعة للنقد... أما الطريقة المثلى التي تنتهي بنا إلى اليقين في هذا المطلب، فهي استقراء مرويات كل راوٍ استقراءً تاماً، والحكم عليه بمقتضى مروياته...^(١٠٢)".

فبعد هذا أي ميزة لكتاب التحرير على كتاب التقريب؟! فالحافظ ابن حجر من مجور العلم في رواية الحديث حفظاً وتأليفاً وفهماً لتصرفات النقاد وأساليبهم واصطلاحاتهم، مع معرفته بالعلل وتخريج كثير من كتب السنة مع المؤلفات المستقلة له في هذا الفن، وهو قد قام بما قام به هذان وزيادة، وتحريره وتقريبه للنتيجة في الراوي أدق بكثير مما ذهب إليه الأستاذان الفاضلان، لكن الأمر يحتاج إلى مزيد فهم لمنهجه ومصطلحه في كتاب التقريب، حتى يمكن الاستفادة من الكتاب بطريقة صحيحة، وحتى لا نتجنى على مؤلفه بلا بينة.

٢. ومن المستغرب لمن يمارس التحقيق ودراسة الحديث والرجال أن لا يعلم أن هذه الأحكام اجتهادية وليست قطعية، -كما قال المؤلفان عن نفسيهما- ويمضي عليهما وهما على هذه الحال الثلاثين سنة أو نحوها! علماً بأن كون أحكام جميع علماء الجرح والتعديل ظنية وليست قطعية مسألة غالباً ما تكون واضحة للطالب المبتدئ!! وعليه من كان هذا حاله فهو بحاجة للعودة من جديد لدراسة علم الرجال وقواعده من البداية! ثم بعد ذلك إذا أراد أن يحكم على كتاب التقريب

لهذا الإمام الجهمذ ويستدرك عليه أن يقوم بدراسة الكتاب والتعرف على مصطلحه، وأن يقرن ذلك ببقية كتبه وبأحكامه على الأحاديث حتى تتضح له الصورة.

٣. أما قولهما: "ولم نتبين أن ابن حجر يتناقض في أحكامه تناقضاً عجيباً!!"، فهو يوثق الرجل هنا أو يضعفه، ويضعفه أو يوثقه في كتاب آخر من كتبه، فأرى أن هذا الكلام خطير!! لا ينبغي أن يقال في حق الحافظ ابن حجر رحمه الله، ليس من باب التبجيل الذي يضيع معه الحق، ولكن لأنه غير صحيح من الناحية المنهجية، وإن كان الحافظ ابن حجر رحمه الله كما قالوا فهو دون المرتبة التي اشتهر بها بين العلماء بكثير.

وأرى أن سوء الفهم لمواده ومصطلحه رحمه الله أدى إلى هذا الكلام، وإضافة لما سبق ذكره من أدلة على خصوصية مراتب التقريب، فقد حصلت دراسة تطبيقية في ثلاث رسائل علمية بجامعة أم القرى قسم الحديث^(١٠٣) جمعت سائر الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال ابن حجر" في سائر كتبه، ومن ثم دراستها والترجيح بينها، ومعرفة سبب الاختلاف، والعجيب أن أحد الطلاب الثلاثة كان في أغلب دراسته المقارنة لأقوال ابن حجر مع النظر في أقوال عامة النقاد يترجح عنده ما اختاره الحافظ في التقريب!! وهذا يظهر لنا متانة نتائج هذا الكتاب، وأن ابن حجر لم يكن يتناقض في أحكامه المختلفة، خارج وداخل التقريب، بل كان لتصرفه وجوه متعددة.

ولأهمية هذه الرسائل الثلاث، وإمكان الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على نوع الاختلاف في أقوال الحافظ فإني سأورد للأستاذين الفاضلين ولسائر الباحثين ما يهمنا هنا من النتائج التي توصل لها أحد الباحثين في البحث الآنف الذكر: أ- ضالة عدد الرواة الذين اختلفت أقوال ابن حجر فيهم في مقابل الكم الهائل من الرواة الذين استوعب ابن حجر الكلام فيهم من خلال كتبه، مع اعتبار أن عدداً ليس بالقليل من الرواة كان اختلاف أقواله فيهم اختلاف تنوع لا تضاد.

ب- أنه ينبغي على طالب الحديث أن لا يتعجل في القول بوجود الاختلاف بين أقوال النقاد، قبل النظر في أسبابها، فرمما كان الاختلاف ظاهرياً وليس حقيقياً^(١٠٤).

أيضاً من المهم بمكان دراسة أسباب الاختلاف عند ابن حجر، وقولي: "دراسة، أي أنه لا ينبغي التخمين بمجرد الوهم والاحتمال!! فقد قام الطالب في رسالته الآنفة إلى تخصيص فصل في ذلك بعنوان "ذكر أسباب اختلاف أقوال ابن حجر وضوابط القول الراجح عنده"^(١٠٥).

٤. ثم قالاً بعد ذكر الحقيقة المرة التي توصلنا لها: "الصحابة لا يحتاجون إلى أن يقال فيهم شيء؛ لأنهم عدولٌ باتفاق...".

فسبحان الله!! كيف وقعا في أول منزلق بعد هذا الكلام الكبير، بذكر بعض ما ظننا أن الحافظ أخطأ فيه حين جعل الصحابة في المرتبة الأولى، ولم يعلمنا أن الحافظ لم يكن غافلاً عن أن الصحابة معدلون من فوق سبع سماوات، وإنما أراد بذلك ترتيباً خاصاً انتهجه، بدليل أنه علل سبب جعله للصحابة في المرتبة الأولى فقال: "فأما المراتب: فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم"^(١٠٦)، وهنا يتبين أن الخلل هو في فهم مراد الحافظ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة^(١٠٧).

وحتى لا أطيل الكلام في مسائل عديدة طرحها تحتاج لنقد ومراجعة، فإنني سأنتقل إلى نماذج مما خالفنا الحافظ فيه، حيث اطلعت على أول مائتي ترجمة في الكتاب، وسأذكر بعض النماذج فمنها:

١. أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي، قال عنه الحافظ: "صدوق"^(١٠٨).

قالا في تحرير تقريب التهذيب: "بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين، وابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات منهم: ابن معين وأحمد وأبو زرعة الرازي، وأبو داود، ولا نعلم فيه جرحاً"^(١٠٩).

هذه أول ترجمة استفتحا بها الكتاب، وإذا رجعنا لتهذيب الكمال وحاشيته^(١١٠)، [حيث لم يكن هناك زيادات للدكتور بشار عواد لها تأثير في حال الراوي]، ثم لتهذيب التهذيب وزيادته على تهذيب الكمال فوجد التالي: "...روى عنه أبو داود حديثاً واحداً، وروى ابن ماجه في التفسير عن ابن أبي الدنيا عنه، وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن عبدالله الحضرمي، وموسى بن هارون، وأبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البغوي وآخرون، وكتب عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال: لا بأس به، وقال صاحب تاريخ الموصل، كان ظاهره الصلاح والفضل... [زاد الحافظ] وذكره ابن حبان في الثقات، وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ثقة صدوق"^(١١١).

وها نحن نجد أن التحرير ليس فيه زيادة على ما في التهذيب، وأن انتقادهما للحافظ ليس في محله، ولم يكن الحافظ عاجزاً أن يقول عنه "ثقة"، لكنه ينطلق من منهجه الدقيق الذي رسمه في التقريب والذي أشرنا له سلفاً من أن الصدوق عنده صحيح الحديث لا حسن، لكن أراد أن يميز بين درجات حديث الثقات وفي ذلك فائدة لا تخفى، فجعل لرواة الحديث الصحيح ثلاث مراتب: أوثق الناس، أو ثقة ثقة ونحوهما، ثم ثقة ومنتقن... "ثم من قصر عن ثقة قليلاً كصدوق ولا بأس به".

وإذا تأملنا في هذا الراوي، نجد أن عبارات التوثيق فيه محدودة لم تصدر إلا من ابن معين، حيث قال: "صدوق" ومرة قال "ثقة صدوق"، وابن معين من أساليبه المعروفة في التعديل أنه قد يصف الراوي أحياناً بأنه ثقة ثم يصفه في موضع بأنه صدوق ونحوها من العبارات التي يفهم منها بعد جمع عباراته أنه يشير بذلك إلى شيء من خفة الضبط لا تمامه.

أما ابن حبان فإنه لم يوثقه كما زعمنا، بل ذكره في الثقات^(١١٢)، وفرق بين أن يذكر الرجل في الثقات وبين أن يوثقه^(١١٣)، والحافظ عندما رأى قلة ما ذكر في الرجل من توثيق استشف منه أنه في أدنى درجات الصحيح، ولذلك عبر "بصدوق" وهي كما قال من قصر عن الرابعة أي ثقة، متقن قليلاً.

وبذلك نعلم أن ما ذهب له ابن حجر أكثر دقة وتحريماً^(١١٤).

٢. أحمد بن أيوب الضبي الشعيري، قال عنه الحافظ: "مقبول"^(١١٥).

وفي التحرير: "بل حسن الحديث إلا عند المخالفة، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في الثقات"^(١١٦).

وبعد مراجعة تهذيب الكمال^(١١٧)، وتهذيب التهذيب لم نجد فيه ذكراً لتوثيق أحد، سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات، وقال: "ربما أغرب"^(١١٨).

ومثل هذا يطلق عليه الحافظ خارج التقريب "مستور" أو "مجهول الحال"، لكن على قاعدته في التقريب "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع"^(١١٩).

وقد مررت على عدة نماذج ممن يقول فيهم "مقبول" وتدل عبارته في التهذيب على أنه قد اطلع على أحاديثهم في الكتب الستة لقلتها.

وهذا الصنف عند ابن حجر حسن الحديث كما قدمنا ودلت عليه الدراسة، فالنتيجة التي نأخذها من التقريب من كون المقبول حصلت له المتابعة بجزم الحافظ، وما عرفناه بالدراسة من كون المقبول حسن الحديث لا ضعيف الحديث، لا شك أدق من جرأة مؤلفي التحرير في إطلاقهما حسن حديث أحمد بن أيوب بلا حجة، وبناء على قاعدة ابتداعها لا دليل عليها، ومع ذلك نجد أن النتيجة واحدة، لأنه كما ذكرنا سابقاً حديث المقبول عند ابن حجر "حديث حسن".

٣. أحمد بن جعفر المعقري، قال الحافظ ابن حجر: "مقبول"^(١٢٠).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف بناء على أنه لا يوجد له توثيق، لكن ذكر أن مسلم روى له^(١٢١)، وهذا تصرف سليم، ولم يوثقه لأنه لا يوجد فيه كلام للنقاد أصلاً.

بينما قالوا في التحرير: "بل صدوق حسن الحديث، فهو شيخ مسلم في الصحيح، وروى عنه جمعٌ ولا نعلم فيه جرحاً"^(١٢٢).

وإذا رجعنا لتهذيب الكمال^(١٢٣) وتهذيب التهذيب^(١٢٤)، نجد أنه قد روى عنه خمسة، وليس فيه توثيق لأحد، فالمبالغة بوصفه بأنه صدوق فيه تعجل، وعبارة الحافظ أدق فهي تتوافق مع منهجه فالرجل قليل الحديث، وبالنسبة للكتب الستة لم يرو له إلا مسلم، ومسلم لا يروي لمن خف ضبطهم أو لم يشتهروا بتمام الضبط إلا في المتابعات وهذا لا يخرج عنهم، ولذا لم يغفل الحافظ عن ذلك فقال "مقبول" بناءً على أنه توبع.

٤. حاتم بن سيباه، قال عنه ابن حجر: "مقبول"^(١٢٥).

وسكت عنه الذهبي في الكاشف^(١٢٦)، بناءً على أنه لا جرح فيه ولا تعديل.

وقالوا في التحرير: "بل مجهول، تفرد الترمذي بالرواية عنه، ولم يوثقه أحد، وحكم الذهبي بجهالته"^(١٢٧).

ونجد أنهما لم يأتيا بجديد فمثل هذا الراوي مجهول عند الحافظ، ولكن في التقريب حيث إن اصطلاحه فيه خاص فأطلق عليه "مقبول" وهو على قاعدته، فهذا الراوي ليس له من الحديث إلا القليل وليس فيه جرح وقد توبع، فقد بحثت عن طريق الحاسوب فوجدت رواية هذه الرجل في سنن الترمذي، وقد روى له الترمذي حديثاً في الديات وقرنه بغيره فقال: "حدثنا سلمة بن شبيب وحاتم بن سيباه المروزي وغير واحد قالوا..."^(١٢٨).

ثم رجعت لتهذيب الكمال والتهذيب فوجدت الحافظ نقل كلام المزي فقال: "روى عن عبدالرزاق، روى عنه الترمذي، [ثم زاد]: قرنه بسلمة بن شبيب"^(١٢٩).

فانظر كيف دقة التزام الحافظ بمنهجه، حيث اطلع على أن حاتم قد توبع على روايته، ولذلك قال عنه: "مقبول" وهذا يقوي لدي من خلال عدة أمثلة مررت عليها

في التقريب والتهذيب أنه يطلق عبارة مقبول على من تأكد من أن روايته في الكتب الستة قد توبع عليها، بدليل أن أكثر من يقول عنهم مقبول قد روى عنهم البخاري أو مسلم في المتابعات، أو روى بعض أهل السنن لهم وبعد الرجوع والتأكد نجد أنهم قد توبعوا على هذه الرواية^(١٣٠).

أيضاً من الذين انتقدوا على الحافظ بعض أحكامه ولم يتنبهوا إلى مراده ومنهجه في بعض العبارات الأستاذ محمد عوامة محقق التقريب والكاشف، فهذا يعلى بن شبيب المكي مولى آل الزبير، قال عنه ابن حجر: "لئن الحديث من الثامنة/ ت ق"^(١٣١).

قال محمد عوامة في حاشية الكاشف: ((هو في ثقات ابن حبان، وكان الحافظ لئن حديثه لأن الترمذي روى حديثاً من طريقه في كتاب الطلاق ... ثم رواه من طريق أخرى ورجحها على رواية يعلى هذا، فإن كان كذلك ففيه نظر، لأن يعلى ليس مقلداً، فقد ذكر المزي وعنه ابن حجر سبعة رواة عنه، فيهم أئمة مثل الحميدي... وقتيبة بن سعيد ولوين، وقال ابن حبان في ترجمته، "روى عنه الحجازيون"، فمثله، لا يلين لمخالفة واحدة))^(١٣٢).

وأقول: إطلاق الحافظ لعبارة "لئن" هنا، إطلاق صحيح، موافق للمنهج الذي رسمه والتزم به، فمرتبة "لئن"، عنده هي الشطر الثاني من المرتبة السادسة من مراتب الجرح والتعديل التي انتهجها في كتابه، وهي مرتبة تعديل، جعلها الحافظ: "لئن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث".

وهذا ينطبق على يعلى بن شبيب، لقلة حديثه في الكتب الستة وهذا هو المهم، ولعدم وجود مُتابعٍ معتبر في الكتب الستة أيضاً، وبهذا يتبين خطأ ما فهمه محقق الكاشف، الأستاذ محمد عوامة في انتقاده لتلين الحافظ ليعلى بن شبيب؛ لأن عبارة:

لـين الحديث" هنا المراد بها اصطلاح خاص لهذا الكتاب له شروطه، ولا يلزم منها مطلق التلدين، والأستاذ محمد عوامة ممن يقرر أن هذه العبارات اصطلاح يخص التقريب، لكن فاته كما تقدم دراسة وتعيين المراد من بعض هذه العبارات والمصطلحات! وقد اعترض على الحافظ بكون يعلى لم يتابع على حديث في الترمذي وهذا لا يلزم منه اللين، لأنه ليس بمقل، بدليل أنه روى عنه سبعة...، والأستاذ هنا قد أبعـد التـجعة، إذ إن كلام الحافظ منصب على رجال الكتب الستة، وقوله "لين" أي لم يتابع مع قلة حديثه يختص بروايته في الكتب الستة، ولا علاقة لكثرة من روى عنه، كما أنه لا علاقة بروايته خارج الكتب الستة، فلو كان للراوي حديثاً واحداً في الكتب الستة ولم يتابع عليه، وله أحاديث خارج الكتب الستة توبع عليها، فإنه يصح قول الحافظ فيه "لين الحديث" ويكون داخلاً في المنهج الذي قرره، ومما يزيد التقارب مع الأستاذ عوامة أن هذه العبارة "لين الحديث" أصحابها في أدنى درجة الحسن، فقد حسن الحافظ لأصحاب هذه المرتبة، التي اصطلاحها هنا^(١٣٣)، ولا يلزم ضعف حديثهم إلا عند المخالفة، فقد ينفرد أحدهم بأحاديث في الترغيب والفضائل ونحوها ولا يتابع فمثل هذا يؤخذ بحديثه في مثل ذلك^(١٣٤).

الختامة وأهم نتائج البحث

- ١- أهمية كتاب التقريب لطالب الحديث الذي يسعى لمعرفة علم الرجال، ودقة أحكام الحافظ ابن حجر في التقريب على وجه العموم.
- ٢- العلماء الذين فهموا أن مراتب الحافظ في التقريب عامة لا خاصة به، لم أجد لأحدٍ منهم تدليلاً على ما يقول سوى مجرد الفهم، وكأنهم بنوا على الأصل المعمول به في عموم كتب الرجال.
- ٣- أثبت بالأدلة النظرية والتطبيقية صحة اختصاص هذه المراتب بكتاب التقريب.
- ٤- ظهر لي أن بعض هذه المراتب أو بعض ألفاظ هذه المراتب استعمله ابن حجر في المعنى المشهور له عند عامة النقاد.
- ٥- اتضح لي من الدراسة أن ابن حجر قد التزم في الجملة في الحكم على عامة الرواة بألفاظ المراتب التي نص عليها أول الكتاب، لكنه في القليل من الرواة لم يتقيد بألفاظ هذه المراتب، بل حكم على بعض الرواة بعبارات أخرى لم يوردها في أول الكتاب، وظهر لي أن سبب عدوله عن إدراج بعض هؤلاء الرواة تحت عبارات المراتب التي صنعها يرجع لخروجهم عن شرطه الذي نص عليه في كل مرتبة، ومثلت على ذلك بأمثلة.
- ٦- أثبت دقة ابن حجر في التزامه بمنهجه في حكمه على الرجال في التقريب، وأن أحكامه في التقريب على نفس الرواة قد تختلف عن أحكامه خارج التقريب، ليس غفلة منه، ولكن بسبب اختلاف مصطلح مراتب التقريب عن غيره من الكتب.
- ٧- أثبت خطأ من انتقد على الحافظ بعض أحكامه في التقريب، وأن سبب هذا التصرف عائد لعدم فهم مصطلح الحافظ في التقريب.

أهم التوصيات:

- ١- العناية بكتاب التقريب للحافظ ابن حجر وخدمته لأهميته في تقريب الكلام في الرجال لطلاب الحديث.
- ٢- أرى ومن خلال المشاريع البحثية المتفرقة التي درست كتاب التقريب، أن ينبثق مشروع يُضمّن ملخص هذه الفوائد في المقدمة أو في الحواشي، كما يكون هناك إضافات لتطوير تراجم الحافظ بما يضيفي معلومات قيمة على الترجمة تُخدم الباحثين، مع عدم الإخلال بالأصل.
- ٣- أن تزيد العناية بدراسة مناهج علماء الجرح والتعديل والعلل في كتبهم، ولذلك فوائد لا تخفى في دقة الفهم والتعمق في هذا العلم الجليل، وهو يساعد على الوصول الدقيق للحكم على الرجال، إذ عانت القرون الأخيرة ضعفاً في العناية بعلم الرجال وعلم الحديث بل بعلم التصحيح والتضعيف، وأن لهذا العلم أن يعاد لقوته.
- ٤- أنبه طلبة العلم عند دراسة ألفاظ الأئمة أو كتبهم من عدم المبالغة غير المحمودة التي هي من باب العمل غير الموضوعي في تحديد مراد المحدث أو مصطلحه، وأن تنزل المصطلحات والعبارات منزلها الصحيح والمعقول بناء على الدراسة والتحليل.

الهوامش والتعليقات:

- (١) تيسير مصطلح الحديث ص١٦، للدكتور محمود الطحان، وانظر تعريفات المتقدمين في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٧) للسيوطي.
- (٢) انظر الموقظة للذهبي ص٨٢.
- (٣) مثل إطلاق البخاري "سكتوا عنه"، وهو يريد بها معنى غير المشهور، وقول أحمد "فلان كذا وكذا"، أو قول ابن معين "ليس بشيء" يستعملها في أكثر من معنى، وانظر الموقظة ص٨٣ فقد ذكر بعض الأمثلة.
- (٤) كهدي الساري ولسان الميزان ومقدمته، والتلخيص الحبير، وغيرها من كتب كثيرة.
- (٥) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للدكتور وليد العاني ص١٧-٢١.
- (٦) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١/ ١١.
- (٧) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ص٩٥.
- (٨) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص٢٢-٢٣.
- (٩) مقدمة محقق التقريب الأستاذ محمد عوامة ص٨٤، وما ذكره المحقق هو حسب الإلحاقات، لكن هذا لا ينفي أنه زاد أو بدّل كل هذه المدة الطويلة!! وربما يكون هناك نسخ أخرى تدل على الزيادة لم يقف عليها، والأمر على كل حال يحتاج أيضاً لمزيد نظر.
- (١٠) مقدمة محقق التقريب ص٢٩، وانظر الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي ٢/ ٦٨٣.
- (١١) كمحقق التقريب محمد عوامة، وغيره من الباحثين، وسيأتي بعضها.
- (١٢) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص٢٣.
- (١٣) انظر أمثلة واضحة في مقدمة محقق التقريب كقوله في بشر بن قرة، وأبو حية ص٥٢، ووصفه إسماعيل التنوخي بأنه (صدوق)، ونقله في التهذيب عن الذهبي أنه لا يدري من هو. مقدمة المحقق ص٥٣، هذا مما يسلم به وهناك أمثلة لا يسلم بها، لأنها وفق المنهج الذي رسمه ابن حجر، وخلاف ما ظنه الأستاذ محمد عوامة.

- (١٤) فمثلاً عبدالرحمن بن أبي الزناد قال عنه في التقريب رقم ٣٨٦١: (صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً)، بينما في التهذيب ٢/ ٥٠٤: (قال ابن معين في رواية ابن محرز: ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء، وقال في رواية أبي داود: أثبت الناس في هشام ابن عروة، إذا هناك تفصيل في حال بعض الرواة لا يتبين إلا بمراجعة التهذيب، والأمثلة في ذلك كثيرة في التقريب.
- (١٥) أثناء دراستي في مرحلة الماجستير لطبقات الرواة عن هشام بن عروة، حيث كنت أجمع ما قيل في الرجل من كافة المصادر الأصلية فيقع لي زيادات على ما ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب، وتكون مؤثرة أحياناً في الترجمة، وعلي سبيل المثال انظر الكلام على سليمان بن حيان في طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب التسعة لابن منصور ص ٢٢٥-٢٢٩، والكلام على محمد بن عجلان ص ٢٩٠-٢٩٥، والكلام على الواضح بن عبدالله ص ٣١٩-٣٢٣.
- (١٦) التهذيب ١/ ١٠.
- (١٧) انظر الأمثلة والتطبيقات ص ٢٧، ص ٣٥-٣٧.
- (١٨) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ٢٣، وإن كان السيوطي ظن أن المراتب عامة كما فهم من تصرفه كما سيأتي.
- (١٩) انظر علل الإمام الترمذي ١/ ١١٤-١١٥، وفيه (قال محمد (البخاري): أصح شيء في التخليل عندي حديث عثمان، قلت [أي الترمذي]: إنهم يتكلمون في هذا فقال: هو حسن). والتهذيب ٢/ ٢٦٦، ومنهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ٨١-٨٢.
- (٢٠) رقم ٧٤٢٣.
- (٢١) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ١/ ٤٢٣.
- (٢٢) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ٨٣-٨٤.
- (٢٣) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ١٣٥-١٤٤، و ١٤٥-١٥٤.

- (٢٤) تدريب الراوي للإمام السيوطي ١/ ٤٠٤، وانظر كلام الشيخ عبدالفتاح أبو غدة بحاشية جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح والتعديل ص ٥٥.
- (٢٥) حاشية جواب الحافظ المنذري على أسئلة في الجرح والتعديل ص ٥٥.
- (٢٦) تدريب الراوي ١/ ٤٠٥.
- (٢٧) تدريب الراوي ١/ ٤٠٧-٤٠٨.
- (٢٨) الباعث الحثيث للمحدث أحمد شاکر ص ١١٧، وانظر حاشية الرفع والتكميل للكنوي ص ١٨٤، من كلام أبي غدة.
- (٢٩) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ٢٣.
- (٣٠) ص ١٣٤.
- (٣١) ص ١٨٤، وقد ذكر بعض الأدلة الظاهرة للمتأمل باقتضاب، ولم يتناول ذلك على وجه البسط.
- (٣٢) ص ٥٥.
- (٣٣) وأحسن البحوث في هذه المسألة، والمبنية على دراسة جيدة ما قام به الأستاذ محمد عوامة في مقدمة التقريب، ولهذا الدراسة ميزة أن الأستاذ عوامة عاش مع الكتاب فترة تحقيقه للكتاب، والتي جعلته يتعمق في النظر والتأمل في التراجم وطريقة الحافظ، وقد أثبت بحسب دراسته بالأدلة التي ظهرت له بأن هذه المراتب خاصة بالتقريب لا عامة، لكن فاته تحديد مراد الحافظ من بعض المراتب، لذلك أخطأ في مواضع اعترض فيها على الحافظ في بعض أحكامه، وسيأتي في المبحث الخامس بعض الأمثلة ص ٣٨.
- (٣٤) دراسة تتميز عن غيرها بأنها دراسة تطبيقية لكل مرتبة، وتقوم أيضاً على الإحصاء، مع قرن ذلك بأحكام الأئمة على أحاديث أصحاب هذه المراتب، لا سيما حكم الحافظ نفسه على أسانيد أحاديث هؤلاء الرواة الذين حكم عليهم في التقريب، وأيضاً قرُن أحكام ابن حجر بأحكام الذهبي وغيره في رجال هذه المراتب؛ ليتبين مراد ابن حجر بذلك.

- (٣٥) انظر بحث دكتوراه (من وصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر من غير رجال الصحيحين..) للطالب عبدالله بن منصور آل عضيد بجامعة الإمام بالرياض عام ١٤٣٤هـ، ص ١١٦٢.
- (٣٦) (ص١٣٣-١٣٤).
- (٣٧) التقريب ص٩٦.
- (٣٨) ص١٣٣.
- (٣٩) انظر نزهة النظر لابن حجر ص٦٩ عند كلامه على الشاذ، وانظر ص١١٢ وما قاله في التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع.
- (٤٠) مقدمة محقق التقريب ص٤٥.
- (٤١) ص١٣٤.
- (٤٢) ص١٣٣.
- (٤٣) التقريب ص٩٦.
- (٤٤) مقدمة محقق التقريب ص٤٦.
- (٤٥) وانظر أمثلة مفصلة في رسالة الماجستير الجامعية بعنوان "الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم" للطالب عمرو السقاف، حيث جمع أقواله في الراوي الواحد من سائر كتبه، انظر علي سبيل المثال ١/٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٥، ٣١٨، ٣٤٦، ٣٥٤، وفيها تأكيد لما ذكرت.
- (٤٦) انظر علي سبيل المثال: سماك بن حرب قال عنه في التقريب: "صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة..." رقم ٢٦٢٤، وقال عنه في التلخيص الحبير ١/١٦: (مختلف فيه وقد احتج به مسلم)، قال في: موسى بن يعقوب الزمعي: (صدوق سيء الحفظ) التقريب رقم ٧٠٢٦، وفي التلخيص (٣/ ١٦٣) قال فيه: (مُخْتَلَفٌ فِيهِ)، وقال في المغيرة بن زياد البجلي في التقريب: (صدوق له أوهام) رقم ٦٨٣٤، وقال عنه في التلخيص الحبير ٤/١٤: (مختلف فيه)، والأمثلة كثيرة، وهذا هو الغالب.
- (٤٧) مقدمة محقق التقريب ص٤٦.

- (٤٨) التقريب ص ٩٦.
- (٤٩) انظر مقدمة محقق التقريب ص ٤٧.
- (٥٠) تدريب الراوي ١/ ١٩٤.
- (٥١) الكامل لابن عدي ٣/ ٣٩٩.
- (٥٢) انظر تدريب الراوي ١/ ٤٠٨.
- (٥٣) ص ١٣٣.
- (٥٤) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ٨٣، ثم وقفت على بحث بعنوان: (لين الحديث عند ابن حجر في التقريب دراسة تطبيقية على صحيح مسلم)، يتقارب مع ما ذهب له الدكتور العاني حيث درس الباحث خمسة رواة من رواة مسلم في صحيحه قال فيهم ابن حجر: لين الحديث، ولهم ثمان أحاديث، سبعة صحيحه، وواحد حسن. انظر ص ٩٧ من مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، (سلسلة الدراسات الشرعية) المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، ص ٦٧ - ١١٨، يونيو ٢٠٠٤م للباحث نعيم أسعد الصفدي.
- (٥٥) التقريب ص ٩٦، ولا شك أن كلام الحافظ هنا له علاقة بما حرره في النزهة ص ١٣٦-١٣٧ حيث قال: ((والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول الجرح أولى من إهماله)).
- (٥٦) انظر تدريب الراوي ١/ ٤٠٨.
- (٥٧) نزهة النظر ص ١٣٤.
- (٥٨) لأن هذا الناقد المعتبر قد يجتهد ويخطأ، أو ينقل عنه التوثيق ثم بعد ذلك يطرأ الضعف على الراوي، يقول المعلمي: (ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي... وكان

ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سئل عن الشيخ وثقه، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد...) ثم مثل بمثال على ذلك، انظر التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للعلامة العلمي ١/٦٧-٦٨.

(٥٩) التقريب رقم ١٨٦.

(٦٠) التقريب رقم ٢٩٠.

(٦١) انظر التقريب ترجمة رقم ٢١١٣.

(٦٢) التقريب رقم ٤٣٧.

(٦٣) التقريب رقم ٢٢٦.

(٦٤) رقم ١٨٦، ورقم ٢٨١، ورقم ٤٣٣، ورقم ٣٤٢، وقد راجعت في التهذيب من قال عنهم: "فيه ضعف"، وقارنتهم بمن قال فيهم "لين الحديث"، فوجدت التقارب كبير، من حيث كلام النقاد فيهم، والذي نتيجته الحكم بخفة ضبطهم، وعدم المتابعة على بعض حديثهم أو معظمه، ومن حيث قلة من روى عنهم أو روى عنه والذي يستشف منه قلة حديثهم، فلا أدري هل يريد باللفظين معنى واحد، وأن قوله "فيه ضعف" يدخل أيضاً تحت المرتبة السادسة، أو أنه عدل عن التعبير بلين الحديث إلى "فيه ضعف" لفائدة، ولوجود التغاير؟! أو هو نوع من الدهول عن القاعدة! العلم عند الله.

(٦٥) رقم ٢٢٦.

(٦٦) رقم ٢٧٦، وإن كانت هذه يحتل أن تدخل في الخامسة عنده، وإن لم ينص عليها.

(٦٧) رقم ٢٩٠، ورقم ٤٤٢.

(٦٨) رقم ٣٣٦.

(٦٩) رقم ٣٩٨.

(٧٠) رقم ٤٣٧.

(٧١) رقم ٤٤٦، نلاحظ هنا أنه جمع عبارتين لمرتبتين عنده.

(٧٢) رقم ٢١١٣، وإن كان هذا في مواضع أخرى من غير الستمائة ترجمة التي رجعت لها، إلا أنه قد تكرر منه الوصف بمنكر الحديث" علماً بأنها ليست من المراتب التي نص عليها.

(٧٣) التقريب رقم ٢٩٠.

(٧٤) ١٠٠-٩٩/١.

(٧٥) ومثله إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري قال عنه في التقريب: "ضعيف الحفظ" رقم ٤٤٢، رغم أن بعض النقاد كما في التهذيب ١/١٤٩-١٥٠، وصفه بأنه منكر الحديث وضعفه آخرون إلا أن البخاري قال عنه: "ثقة مقارب الحديث"، وفهم من كلام الأجرى عندما قال "إن كتبه ذهب"، أن ذلك جعله يعتمد على حفظه فيخطئ، فلأجل أنه قد وجد التوثيق من معتبر كالبخاري رغم ما في الرجل من ضعف، فإن ابن حجر لم يقل "ضعيف"، بل عدل عن ذلك إلى قوله: "ضعيف الحفظ".

(٧٦) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ١٣٥-١٣٦، أقول ما ذكره الدكتور وليد أحد الاعتبارات وليس كلها، فأحياناً لا يوجد في الرجل في التهذيب عبارة تضعيف من أحد مطلقاً، بل يوثق، ومع ذلك يستشف الحافظ أن الرجل لا يناسب إطلاق كلمة "ثقة" فيه بل هو دونها بقليل، فيقول فلان "صدوق"، وهذا كثير، انظر على سبيل المثال قوله في التقريب رقم ١٣٤ في آدم بن علي العجلي "صدوق"، مع أنه نقل في التهذيب (١/١٠٢) رواية شعبة عنه! وتوثيق ابن معين! والفسوي، وقول النسائي: "لا بأس به" وقول ابن المديني: "قلت ليحيى بن سعيد (القطان): أيهما أثبت أو أحب إليك، جبلة أو آدم بن علي؟ فقال: جبلة، وذكر ابن حبان له في الثقات، فكأنه حطه إلى صدوق اعتباراً لكلام النسائي، وكلام القطان. وانظر مثلاً آخر الترجمة التي قبلها في التقريب رقم ١٣٣، والتهذيب ١/١٠٢.

(٧٧) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ١٣٦-١٤٢.

(٧٨) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ١٤٥-١٤٨.

(٧٩) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ١٤٨.

(٨٠) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ١٥٠-١٥٢.

- (٨١) انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ص ١٥٢-١٥٤، باستثناء راو واحد من من هذه المرتبة، حسن له مرة وصحح له مرة وهو "بهبز بن حكيم"، وبرر الباحث ذلك بأنه مبنى على خلاف في سماع بهز من أبيه.
- (٨٢) وهناك نماذج كثيرة من الرواة الذين قال عنهم في التقريب "صدوق"، وفي خارجه "ثقة"، انظر بعضهم في رسالة الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم... (١/١٠٠، ١٠٣، ١١٤، ١١٦، ١٣٨، ٢٢١، ٢٢٨)، (رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٢٢هـ، للطلاب عمرو السقاف).
- (٨٣) التقريب رقم ٤١٣.
- (٨٤) رقم ٣٤٧.
- (٨٥) حاشية الترجمة رقم ٣٤٧، وانظر ترجمة الرجل في التهذيب ١/١٣٨-١٣٩.
- (٨٦) صحيح أن لقد عوامه وجه هذا مع اعتبارنا لمنهج الحافظ، لأن مثل هذا الرجل الذي فيه توثيق صريح من معتبر كأبي داود، يستحق درجة أرفع، وأشكُّ ثقة بعلم الحافظ وذكائه أنه ما عدل عن وصفه مثلاً بصدوق ونحوها إلى مرتبة مقبول إلا لسبب، خاصة وأنه هو الذي زاد توثيق أبي داود، على المزي.
- (٨٧) وفي أول بحثي في هذه المسألة قمت بتتبع مجموعة ممن قال عنهم ابن حجر: مقبول، فتبين لي أنهم قد توبعوا على روايتهم في الكتب الستة، ثم تواصلت مع أحد أوائل الباحثين بجامعة الإمام ممن درسوا المقبول عند ابن حجر، وسألته عن دراسته فقال قمت بدراسة (١٥٠) رجل ممن قيل فيهم مقبول وجمع أحاديثهم ودراستها، فكانت النتيجة أنه قد توبع معظم من قال فيهم ذلك إلا القليل، ثم عند كتابه هذا البحث متكاملًا رجعت لرسالة الدكتور عبدالله عضيد، ورسالته من آخر رسائل المقبول حيث قدمت عام ١٤٣٤هـ فقد توصل الباحث أثناء دراسته لمائة وثمان وأربعين راويًا (١٤٨) أن الذين وجد لهم متابعات وشواهد بلغوا (١٢٨) راويًا، باستثناء (٢٠) راويًا لم يقف على متابعات لهم، وعليه يصدق أن يكونوا في مرتبة (لين) _ هذا بحسب بحثه_. انظر بحث دكتوراه (من وصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر من غير رجال الصحيحين..) للطلاب عبدالله بن منصور آل عضيد بجامعة الإمام بالرياض عام ١٤٣٤هـ ص ١١٦٧، ورقم الرسالة ١٨٠٤١.

- (٨٨) التقريب رقم ٤٢٠.
- (٨٩) رقم ٣٥٤.
- (٩٠) ص ١٤٢-١٤٣.
- (٩١) وهذا المثال قد يعطي إشارة أن حكم ابن حجر بأن الرجل لين الحديث حيث لم يتابع ومقبول إذا توبع.
- (٩٢) رقم ٤٢٤.
- (٩٣) رقم ٣٥٧.
- (٩٤) ١٤٤-١٤٣/١.
- (٩٥) التقريب ص ٩٦.
- (٩٦) التقريب ص ٩٦.
- (٩٧) لست أعيب من ينقد أحكام ابن حجر لكونه نقدًا، فالحق والصواب لا بد من بيانه، لكن ذلك مشروط بأن يكون بعلم وحجة وروية، لا سيما إذا كان النقد متجهًا لإمام متبحر، ولم ينقد من قبل معاصريه في هذا الأمر، مع أن لديهم من الأهلية والفهم لعباراته أكثر مما لدى المعاصرين، ومرادي هنا بيان الفهم الخاطئ لمصطلح الحافظ ابن حجر، والذي رتب سهولة نقده وتخطئته في مسائل واضحة لطلاب العلم المبتدئين، مما يدعوننا إلى التروي والتثبت، ولا أنكر أن هناك قضايا يناقش فيها الحافظ، لا سيما ما اشترطه ثم خالفه في التطبيق فخرج عن منهجه، وإن كان مثل هذا قليل، وأحياناً يكون له اعتبارات أخرى في التطبيق العملي لم يتسن له ذكرها في المقدمة وهذه لا تدرك إلا بالدراسة التطبيقية!!
- (٩٨) تحرير تقريب التهذيب للدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرنؤوط ١٥-١٧.
- (٩٩) التقريب ص ٩٥.
- (١٠٠) انظر التحرير بتصرف ١٧/١.
- (١٠١) التحرير ٤٦/١.
- (١٠٢) التحرير ٤٩/١.

(١٠٣) وقد استعرت من أحد الباحثين الثلاثة رسالته المقدمة للماجستير بجامعة أم القرى، وهو الأخ الدكتور عمرو طه السقاف، واطلعت على معظم الرسالة، وكانت طريقة الطالب أنه يجمع الأقوال المختلفة للحافظ ابن حجر من سائر كتبه، وجعل حسب الخطة التي سار عليها القول المتأخر للحافظ هو الراجح لديه إلا في أحوال [حسب رأيه هو!!]، ثم يقوم باستعراض أقوال النقاد من سائر الكتب باستقصاء لها، والدراسة، ثم يقوم بالترجيح لأصوب أقوال الحافظ في كتبه بعد معارضة القول بمجمل رأي النقاد.

(١٠٤) الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم... ٧٠٣/٢ (رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٢٢هـ، للطالب عمرو السقاف).

(١٠٥) ١/٧٩-٨٨، على أهمية هذه الأسباب، فإني قد أختلف مع الطالب في التسليم ببعض الأسباب التي ذكرها، وكذا في حاجة بعضها لمزيد من التحرير، وأجدني مضطراً لذكر الأسباب التي أوردها مختصرة بدون الأمثلة؛ لأهميتها في موضوعنا، وهي كالتالي:

الأول: ميل الحافظ ابن حجر في بعض الأحيان لقول أحد الأئمة ثم تراجع عنه.

الثاني: الاقتصار في الحكم على الراوي باعتبار بعض مروياته أو أحدها دون النظر إلى حاله إجمالاً.

الثالث: ترده في إنزاله الراوي بين مرتبتين متقاربتين.

الرابع: اطلاعه على أمر لم يطلع عليه من قبل يؤثر في حكمه على الراوي.

الخامس: تغير الاجتهاد.

السادس: رفع الراوي أو إنزاله عن المرتبة التي يستحقها في حال الرد على المخالف.

السابع: الاختلاف بين قولين بينهما عموم وخصوص.

الثامن: السهو والنسيان.

التاسع: الاصطلاح الخاص لابن حجر في بعض كتبه)) الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم^١/٨٠-٨٦ (رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٢٢هـ، للطالب عمرو السقاف).

(١٠٦) تقريب التهذيب ص ٩٦.

(١٠٧) انظر ص ١٩.

(١٠٨) التقريب رقم ١.

(١٠٩) ١/رقم ١.

(١١٠) للحافظ المزي ١/٢٥.

(١١١) ١/١٣.

(١١٢) ٨/٣٠، وقال: يروي عن حماد بن زيد، حدثنا عنه محمد بن الحسن بن مكرم وغيره من شيوخنا.

(١١٣) أما ما ذكره في التحرير (١/٣٠-٣١) من قاعدة بشأن توثيق ابن حبان ومنها: إذا ذكر

الراوي وحده في الثقات وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن... ووصفا ما أوردا

بأنها "القاعدة الصحيحة في الموقف من توثيق ابن حبان" فهذا تحكم لا دليل عليه ولا

استقراء، بل القاعدة المبنية على الاستقراء والتتبع ما ذكره العلامة المعلمي من تحقيق بشأن

درجات توثيق ابن حبان، وكذا ما ذكره الألباني في الحاشية [بعد ثنائه على كلام المعلمي]

من فائدة استقرائية بشأن المرتبة الخامسة لدى ابن حبان. انظر التنكيل (١/٤٣٧-٤٣٨)،

وانظر كتاب الشيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها ص ٢٢٩.

(١١٤) وانظر على سبيل المثال نماذج خالفا فيها الحافظ بوصفهما الراوي بأنه ثقة بدلاً من صدوق

جريباً على عدم مراعاتهم لمصطلحه وللدقة التي صار عليها من ذلك: الترجمة رقم ٢، ٦،

١٧، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٤٢، وغيرها كثير.

(١١٥) التقريب رقم ١١.

(١١٦) رقم ١١.

(١١٧) ١/٣١، وليس في الحاشية زيادة تتعلق بالتوثيق غير ما أورده ابن حجر في التهذيب.

(١١٨) التهذيب ١/١٦.

(١١٩) التقريب ص ٩٦.

(١٢٠) التقريب رقم ١٩.

(١٢١) الكاشف رقم ١٥.

(١٢٢) الترجمة رقم ١٩.

(١٢٣) ٣٤/١.

(١٢٤) ١٩-١٨/١.

(١٢٥) التقريب رقم ٩٩٧.

(١٢٦) الترجمة رقم ٨٣٥.

(١٢٧) ١/رقم ٩٩٧.

(١٢٨) جامع الترمذي ٢٠/٤، رقم ١٤١٨.

(١٢٩) التهذيب ١/٣٢٤.

(١٣٠) انظر ص ٢٨، ويضاف لذلك ملخص عشر رسائل علمية أثبتت أن الحافظ ابن حجر رحمه الله قد وفى بشرطه في وصف المقبول، وقد توصل الباحثون إلى أن معظم من قال فيهم "مقبول" قد توبعوا. انظر بحث دكتوراه (من وُصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر من غير رجال الصحيحين..) للطالب عبدالله بن منصور آل عضيد بجامعة الإمام بالرياض عام ١٤٣٤هـ، ص ١١٦٣-١١٦٤.

(١٣١) التقريب رقم ٧٨٤٢.

(١٣٢) الكاشف رقم ٦٤١٣.

(١٣٣) انظر النكت لابن حجر ١/٤٢٣، ولمزيد تفصيل انظر منهج دراسة الأسانيد والحكم عليه ص ٨١-٨٥.

(١٣٤) وهناك أمثلة عديدة انظر على سبيل المثال من الكاشف الترجمة رقم ١٠١٠، ١٠٥٦، ١٠٦٣، ١٠٧٣، ١١٢٣، ١٢٦٧، وغيرها كثير.

من أهم المصادر والمراجع

- ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، للدكتور زهير عثمان علي نور - مكتبة الرشد بالرياض - ط الأولى - ١٤١٨هـ.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للشيخ شاکر: أحمد محمد، مكتبة المعارف بالرياض، ط أولى، ١٤١٦هـ.
- تحرير تقريب التهذيب، للدكتور معروف: بشار عواد، والشيخ الأرنبوط، شعيب، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط أولى، ١٤١٧هـ.
- تدريب الراوي، السيوطي: لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر - تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط ثانية - ١٤١٥هـ.
- تقريب التهذيب، للعسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، تحقيق محمد عوامة - دار الرشيد - حلب - ط ثانية - ١٤٠٨هـ.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للعسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر - ط أولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي: عبدالرحمن بن يحيى اليماني - تحقيق محمد ناصر الدين الألباني - نشر حديث أكاديمي - فيصل آباد - باكستان - د. ط، ١٤٠١هـ.
- تهذيب التهذيب، للعسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، بإعتناء إبراهيم الزبيق وعادل المرشد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى - ١٤١٦هـ.
- تهذيب الكمال، للمزي: أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن، تحقيق الدكتور بشار بن عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى - ١٤١٨هـ.
- تيسير مصطلح الحديث، للطحان، الدكتور محمود، مكتبة دار التراث، الكويت، ط السادسة، ١٤٠٤هـ.
- جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق أحمد محمد شاکر - دار الكتب العلمية - د. ط، د. ت، بيروت.

مصطلح الحافظ ابن حجر في مراتب الجرح والتعديل... عبدالله بن محمد آل الشيخ ٧١

- جواب الحافظ أبي محمد بن عبدالعظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، حققه عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط أولى، ١٤١١هـ.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي: أبو الحسنات محمد عبدالحفي - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم، السقاف: عمرو طه، (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى بمكة، ١٤٢٢هـ.
- الشيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها، السماري: منصور بن عبدالعزيز، دار ابن عفا، السعودية، الخبر، ط أولى، ١٤١٨هـ.
- طبقات الرواة عن هشام بن عروة في الكتب التسعة، آل الشيخ: عبدالله بن محمد، (رسالة ماجستير) بجامعة أم القرى بمكة، ١٤٢٠هـ.
- علل الترمذي الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ترتيب أبي طالب القاضي)، تحقيق حمزة ديب مصطفى - مكتبة الأقصى - عمان - الأردن - ط الأولى - ١٤٠٦هـ.
- علم الرجال وأهميته، للمعلمي: عبدالرحمن بن يحيى اليماني - تحقيق علي حسن بن علي ابن عبدالحميد الحلبي - دار الراية بالرياض - ط الأولى - ١٤١٧هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد - تحقيق محمد عوامة وزميله - دار القبلة - جدة - ط أولى - ١٤١٣هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، للجرجاني: أبو أحمد عبدالله بن عدي - تحقيق الدكتور سهيل زكار - دار الفكر - بيروت - ط ثالثة - ١٤٠٩هـ.
- لسان المحدثين، سلامة: محمد خلف، ٥ أجزاء، الموسوعة الشاملة على النت، تاريخ الإضافة ١٢ يناير ٢٠١١م.

- لسان الميزان، العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميليه - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - ١٤١٦هـ.
- (لين الحديث عند ابن حجر في التقريب دراسة تطبيقية على صحيح مسلم)، الصفدي: نعيم أسعد ص ٩٧ من مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، (سلسلة الدراسات الشرعية) المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٤م.
- (من وصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر من غير رجال الصحيحين..). آل عضيد: عبدالله ابن منصور، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض عام ١٤٣٤هـ.
- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، العاني: للدكتور وليد بن حسن، دار النفائس، الأردن، ط أولى، ١٤١٨هـ.
- الموقظة، للذهبي: لشمس الدين محمد بن أحمد - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط ثانية - ١٤١٢هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: لشمس الدين محمد بن أحمد - تحقيق علي بن محمد البجاوي - دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٢هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، العسقلاني: لأحمد بن علي بن حجر - تحقيق نور الدين عتر - دار الخير - بيروت - ط ثانية - ١٤١٤هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، للعسقلاني: لأحمد بن علي بن حجر - تحقيق الدكتور ربيع هادي مدخلي - دار الراية بالرياض - ط الرابعة - ١٤١٧هـ.